جماعات العنف المصرية وتأويلاتها للإسلام

الجذور التاريخية - الأسس الفكرية - المراجعات

أبو العلا ماضى

ebooks4arabs.blogspot.com

مكتبة الشروق الدولية

جماعات العنف المصرية
وتأويلاتها للإسلام

الجذور التاريخية ـ الأسس الفكرية ـ المراجعات

الطبعـــة الأولى
١٤٢٧ هـ ـ سبتمبر ٢٠٠٦ م

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة
تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ - ٢٥٦٥٩٣٩
Email: < shoroukintl @ hotmail.com >
< shoroukintl @ yahoo.com >

جماعات العنف المصرية وتأويلاتها للإسلام

الجذور التاريخية - الأسس الفكرية - المراجعات

أبو العلا ماضى

ebooks4arabs.blogspot.com

مكتبة الشروق الدولية

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

ماضى، أبو العلا .

جماعات العنف المصرية وتأويلاتها للإسلام / أبو العلا ماضى .

ط١ ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦م .

٧٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤سنم .

تدمك : 6 -1796-09 -977

١ـ العنف .

٢ـ الإرهاب .

٣- التطرف الدينى ٣٠١,٦٣٣

رقم الإيداع ١٧٨٢٤ /٢٠٠٦م

الترقيم الدولى 6 - 1796-09 -977 - I.S.B.N.

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

تقديم : (قصة هذا الكتاب) ٧

الفصل الأول : تجربتى مع الحركة الإسلامية فى السبعينيات ١١

الفصل الثانى : الجذور التاريخية لجماعات العنف المصرية ٢٧

تعريف لجماعات العنف المصرية ٢٩

١ - مجموعات التكفير والعزلة والتوقف و التبين ومشتقاتها ٣٠

٢ - مجموعات الجهاد بدءاً من الفنية العسكرية و انتهاءً بطلائع الفتح ٣٢

٣- مجموعة «الجماعة الإسلامية» التى تتبنى العنف ٣٦

الفصل الثالث : الأسس الفكرية والفقهية والأطر المغذية للجماعات التى تتبنى العنف ٣٩

١ - النظرة إلى المجتمع ومؤسساته ٤١

٢ - النظرة إلى الدولة وأجهزتها ٤١

٣- فكرة وجوب التغيير بالقوة ٤٢

٤ - فقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ٤٢

٥ - النظرة إلى الأقباط ٤٣

٦ - التنظيمات السرية والمغلقة المغذية للعنف والتثوير ٤٤

الفصل الرابع : المصادر الفكرية للعنف ٤٥

١ - فتاوى ابن تيمية ووضعها فى غير حكمها مثل قضية «الياسق» ٤٧

٢ - بعض كتابات الأستاذين أبو الأعلى المودودى وسيد قطب ٤٨

٣- رسائل شكرى أحمد مصطفى وكتاباته ٤٨

٤- كتابات مجموعات الجهاد ورسائلها ٤٩
٥- كتابات «الجماعة الإسلامية» التى تنتهج العنف، ورسائلها ٤٩
الفصل الخامس: المراجعات ٥١
تقييم المراجعات ٥٦
ملاحظات نقدية للمراجعات ٥٨
ملاحظة ختامية ٥٩
مصادر الفصول (الثانى ـ الثالث ـ الرابع ـ الخامس) ٦٠
الفصل السادس: العنف وكيفية علاجه فى الحالة المصرية الراهنة ٦٣
المؤلف فى سطور: ٧١

تقديم

«قصة هذا الكتاب»

(١)

منذ انفجر العنف الدامى بشكل لم يسبق له مثيل فى أوائل التسعينيات هنا فى مصر، وكذلك فى الجزائر الشقيقة، وإن اختلفت الأسباب والظروف، ظهر اهتمام متزايد هنا فى الشرق فى بلاد العرب والمسلمين وهناك فى الغرب الأوروبى والأمريكى بظاهرة جماعات العنف، وبدأت بعض الجهات المحلية دراسة هذه الظاهرة، ولقد كتبت أول مقال منظم للنشر عن «العنف وكيفية علاجه فى الحالة المصرية» وكان ذلك أواخر عام ١٩٩٧م ونشر فى جريدة «الحياة» اللندنية وذلك بعد حادث الأقصر الإجرامى الذى راح ضحيته أكثر من ٦٠ شخصًا، وبعدها طلبت منى جماعة تنمية الديمقراطية كتابة دراسة عن «التوترات داخل التجمعات السياسية ذات الطابع الدينى» كان ذلك فى عام ١٩٩٨م، ثم طورت هذه الدراسة لأقدمها فى ندوة تنظمها «مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى» التى يرأسها الشيخ أحمد زكى يمانى فى لندن فى مارس عام ٢٠٠٤م، ثم تكررت الكتابة والمحاضرة عدة مرات عن هذا الموضوع حتى قررت أن أجمع كل ذلك فى هذا الكتاب الذى بين أيديكم.

(٢)

والكتابة فى مثل هذه الموضوعات يكون طرفاها نوعين من الكُتَّاب، إما شخص عاش هذه الحركات واقترب منها، فله تجربة وشهادة أقرب ما تكون لرؤية من الداخل، والنوع الثانى من الكُتَّاب هو الذى درس الظاهرة من خارجها وتتبعها وتخصص فيها، ولعل كاتب هذه السطور قد جمع بين الصفتين إلى حد كبير، فلقد اقتربت من أفكار هذه المجموعات والحركات وعايشتها فترة مهمة حين التشكل والتبلور، ثم ظللت

أتابعها وأرصدها بعد ذلك كدارس للظاهرة ومتابع لها، وبالتالى ستجد عزيزى القارئ كثيراً من المعلومات، مصدرها كاتب هذه السطور من خلال المعايشة والحوار مع عدد مهم من قادة ورموز هذه الحركات، سواء فى بدايات الحركات الإسلامية المصرية فى مرحلة الظهور الثانى فى منتصف السبعينيات، أو خلال الفترة التى قضيتها فى السجن، والتى تم فيها أيضًا حوارات ومناقشات، وللعلم فإن هذه الدراسة أو الجسم الرئيس منها كُتب ـ كما قلت ـ بين عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨م أى قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م والذى ظهر بعده مزيد من الاهتمام والتركيز حول هذه الظاهرة.

(٣)

بدأ فى عام ١٩٩٧م ظهور فكرة التحول عن أعمال العنف عند أكبر وأهم مجموعة مارست العنف فى الفترة الأخيرة وهى «الجماعة الإسلامية» التى تبنت العنف، وكان ذلك فى شهر يوليو عام ١٩٩٧م بمبادرة وقف العنف، وهو إعلان من خلال بيان صحفى بالتوقف عن العنف، لكن بعدها بشهور قليلة حدثت حادثة إجرامية كبيرة فى شهر نوفمبر من العام نفسه ١٩٩٧م فى الأقصر لعناصر محسوبة على هذه الجماعة، وراح ضحية هذا الحادث أكثر من ٦٠ قتيلاً معظمهم من السائحين الأجانب؛ مما شكل ضربة موجعة لقطاع السياحة، وكذلك لمصداقية قيادة «الجماعة» الموجودين بالسجن والذين صدر عنهم بيان وقف العنف، وظهر أن هناك خلافًا كبيراً حول المبادرة بين قيادات الداخل وقيادات الخارج (أى قيادات الجماعة الموجودين خارج مصر) وخاصة رفاعى أحمد طه، وكان رئيسًا لمجلس شورى التنظيم بالخارج، ومضى وقت حتى صدر تأكيد على المبادرة نفسها من قيادات الداخل والخارج معًا وخاصة بعد استبعاد رفاعى أحمد طه من قيادة الخارج.

ولقد كتبت وشاركت فى برامج تليفزيونية ورحبت بهذه المبادرة، ولكنى طالبت ـ حتى تكتمل ـ بضرورة إصدار كتب ووثائق تعيد التنظير للفكر الجديد، وخاصة أن فكر «العنف» تم التنظير له فى دراسات وكتيبات سابقة، وفعلا علمت أنهم شرعوا فى كتابة هذه الدراسات خلال عامى ١٩٩٨و١٩٩٩م وبدءوا يُدرّسون هذه الكتيبات والدراسات لعناصرهم داخل السجون المصرية المختلفة، لكن الرأى العام لم يسمع بهذه الكتب والدراسات ـ والتى عُرفت باسم «المراجعات» ـ إلا حين صدرت فى يناير عام ٢٠٠٢م بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م ببضعة شهور، مما أثار

تساؤلات عن مدى ارتباط هذه المراجعات بأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، والحقيقة التى أعلمها أن هذه الدراسات قد تمت بالفعل، وتم تدريسها قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ولقد قرأت هذه الدراسات بإمعان وعلقت عليها فى كثير من المقابلات الصحفية والتليفزيونية، وهى فيها جوانب إيجابية كبيرة وكثيرة، خاصة التراجع التام عن انتهاج خط العنف فى التغيير والتكفير وخاصة للدولة والأفراد، ولكن ظلت هناك ـ وهذا شىء طبيعى ـ ملاحظات نقدية حول ما ورد وفق هذه الكتيبات التى صدرت.

ولقد ذكرت هذه الملاحظات وضمَّنت أغلبها فى هذه الدراسة بشكل مُركز، ولقد علمت أن أحد قيادات «الجماعة» غاضب من هذا الرأى، فتذكرت أنه ـ هو أيضًا ـ كان غاضبًا حينما انتقدت هذه الأفكار التى تراجع عنها الآن فعذرته؛ لأنه فى حالة صعبة، فهو الذى قاد كل هذه الأحداث الدامية طوال أكثر من سبعة عشر عامًا، وها هو الآن يقود عملية التغيير بشكل جلب عليه نقدًا من نوع آخر. وأنا أعلم أنه أصلا يضيق بالنقد، فهو معذور، وهذا هو موقفى؛ لأن الحق أولى من غضبه، والحرص على الأوطان ومصلحتها أكبر من الحرص على وده الذى كان بيننا قديمًا.

(٤)

لكل ما سبق سأبدأ هذا الكتاب أو «الدراسة» بفصل عن خبرتى الشخصية بهذه التجربة وأسباب اهتمامى بها، ثم فصول الدراسة الأصلية عن الجذور التاريخية لجماعات العنف، والأسس الفكرية والفقهية المغذية لها، والمصادر الفكرية لها، وأخيرًا المراجعات التى صدرت مؤخرًا وملاحظاتى عليها. ثم أنهى هذا الكتاب بالمقال الذى نُشر فى جريدة الحياة فى نهاية عام ١٩٩٧م بعد حادثة الأقصر كما ذكرت؛ لأن ما ورد فيه ما زال صالحًا حتى الآن لمن يريد أن يستفيد من علاج هذه الظاهرة، وخاصة أنها تكررت فى كثير من بلدان العالم العربى والإسلامى، فما ورد بين دفتى هذا الكتاب هو ما سبق أن نشرته فى أوقات مختلفة حول هذه الظاهرة، وخاصة فى الحالة المصرية التى هى ـ كما قلت ـ نموذج تكرر فى أماكن كثيرة باختلافات طفيفة، ويجعل المهتمين بالظاهرة من كل حدب وصوب قد يجدون بين هذه السطور ما يعينهم على فهمها والتعامل معها.

والله من وراء القصد

أبو العلا ماضى

القاهرة فى ٢٧ من ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ

٢٥ من مايو ٢٠٠٦ م

ebooks4arabs.blogspot.com

الفصل الأول

تجربتى مع الحركة الإسلامية فى السبعينيات

بدأت علاقتى بالحركة الإسلامية الطلابية فى جامعتى (جامعة المنيا) فى صعيد مصر حينما التحقت بكلية الهندسة عام ١٩٧٦م، وكان عامى الدراسى الأول، حيث كانت الكلية تعج بالنشاط الوافر لقوى اليسار الماركسى والناصرى، وكانت كل جدران الحوائط مملوءة بمجلات الحائط التى تهاجم الدولة ورئيس الجمهورية وحرمه بكل قسوة وحرية فى آن واحد، حتى إن الحوائط التى مُلئت بالمجلات لم تكف، وكان الطلاب اليساريون يعلقون مجلات الحائط على حبال بمشابك مثل مشابك الغسيل، وكانوا أيضًا يضعون المجلات على البلاط على الأرض، وكان المشهد الطلابى يساريًا (ماركسيًا وناصريًا) بامتياز، فلم تجذبنى هذه الأنشطة وتلك الدعوات.

ولقد كنت من أسرة بسيطة ومتدينة، وكنت أصلى منذ صغرى، ولقد ذهبت للكُتّاب حينما كان عمرى ثلاث سنوات ومكثت فيه مدة طويلة حتى قُرْب نهاية المرحلة الابتدائية، فحفظت أجزاء من القرآن ليست كثيرة لكنها كانت كافية لتزرع بذور الإيمان والتدين فى نفسى، لهذا لم تجذبنى الأنشطة اليسارية حتى قُرْب نهاية العام الدراسى الأول حين تعرفت على زميل لى من سيناء هو الأخ أحمد عبد العال، وبدأ معى حوارًا دينيًا إيمانيًا، وتدرجت معه فى الحوار حتى اقتنعت بضرورة الحرص على الالتزام أكثر مما أنا فيه سواء بالشكل (إطلاق اللحية) أو السلوك، والحرص على الوجود فى المسجد وحضور الجماعات والمشاركة فى النشاط الإسلامى بأشكاله كافة، ولم ينته العام الدراسى حتى كنت قد اقتنعت وبدأت أتردد على المصلى الصغير بالكلية، وقررت أن أطلق لحيتى فى الشهور الأخيرة من العام الدراسى الذى نغيب فيه عن الكلية للمذاكرة، وفعلا حضرت الامتحانات وأنا تارك للحية، مما أثار تهكم بعض زميلاتى اللاتى كانت تربطنى بهن علاقة زمالة قوية، ووجدن منى عدم استجابة لكلامهن بخلاف السابق، فأدركن أن شيئًا قد تغير.

وبعد نهاية الامتحانات وفى الصيف شاركت مع زميل لى من الفصل الدراسى نفسه هو الأخ إبراهيم شحاتة فى أول معسكر إسلامى نشترك فيه، وكان نقطة تحول كبيرة فى حياتى حيث تولدت لدىَّ رغبة كبيرة فى المساهمة فى العمل الإسلامى الطلابى، وتعرفت على عدد لا بأس به من رموز الدعاة والعلماء الذين زاروا المخيم وحَاضَروا فينا، كما تعرفت ـ عن قُرْب ـ على رموز المجموعة الموجودة فى جامعة المنيا، وكانت مجموعة صغيرة العدد، وكان من رموزها فى ذلك الوقت الأخ محيى الدين عيسى والأخ كرم زهدى والأخ على عبد الحكيم من قرية (دلجا) مركز دير مواس والأخ حسن يوسف من مركز مغاغة والأخ حسين سليمان وآخرون، وكانت كل هذه المجموعة من جامعة المنيا عدا الأخ كرم زهدى كان فى معهد تعاون زراعى بأسيوط لكنه كان من أبناء مدينة المنيا، وكانت تربطه بالأخ محيى الدين عيسى صداقة قديمة (قبل الالتزام) وكانا يشكلان معًا فريقًا مسرحيًا، وكان له وضع مميز قريب من الأخ محيى الدين عيسى أمير الجماعة الإسلامية فى ذلك الوقت.

وعرفت كيف تكونت الجماعة الإسلامية فى ذلك الوقت فهى كانت جماعة نشاط بالجامعة وكان اسمها «الجماعة الدينية»، ثم قرر الشباب القائمون على شأنها فى جامعة القاهرة ـ وخاصة كلية الطب التى كان من رموزها فى هذه الفترة د. عبد المنعم أبو الفتوح و د. عصام العريان ـ تغيير الاسم إلى «الجماعة الإسلامية»، وكانت جماعة هلامية وليست تنظيمًا كما تحولت فيما بعد على أيدى المجموعة التى أرادت تبنى العنف كمنهج للتغيير أو «القوة» بتعبيرهم، وقامت «الجماعة الإسلامية» بجامعة القاهرة بعمل مخيمات صيفية مفتوحة للطلاب حضرها عدد من طلاب الجامعات الأخرى مثل المنيا وأسيوط، فأراد الشباب المشاركون فى هذه المخيمات نقل هذه التجربة لجامعاتهم؛ ولذلك كان محيى الدين عيسى وكرم زهدى وأسامة حافظ.... وآخرون من المشاركين فى مخيم «الجماعة الإسلامية» فى جامعة القاهرة عام ١٩٧٥م، وبعدها بدءوا نشاطهم فى جامعتى المنيا وأسيوط، وكان فى البداية ضعيفًا كطبيعة الأشياء، والتحقت بهم بعد عام تقريبًا من بدايتهم فى جامعة المنيا، وكان المعسكر الطلابى الإسلامى الذى شاركت فيه بداية انطلاقة جديدة لهذه الحركة الإسلامية الطلابية الجديدة، وكانت نتيجة العام الدراسى الأول قد ظهرت، وكنت الأول على

الدفعة التى تجاوز عددها ألف طالب وطالبة، فزاد هذا من اهتمامهم بى وتقديمى كواجهة للجماعة فى بداية العام الدراسى الثانى بالنسبة لى.

وقمنا بعمل أنشطة لاستقبال الطلاب الجدد وإرشادهم للسكن وللكليات ودعوتهم للصلاة فى المسجد والانضمام للجماعة الإسلامية.

ولا بد أن أذكر واقعة مهمة حدثت فى صيف عام ١٩٧٧م حيث التقى الرئيس السادات باتحاد طلاب الجمهورية عقب أحداث يناير عام ١٩٧٧م التى حدثت فيها مظاهرات ومصادمات بسبب رفع أسعار السلع، والتى عرَّفتها المعارضة «بانتفاضة الخبز» وعرَّفها السادات بانتفاضة «الحرامية»، حيث جرى حوار بين الرئيس السادات وعدد من قيادات الحركة الطلابية منهم الصديق حمدين صباحى والأخ د. عبد المنعم أبو الفتوح حيث غضب الرئيس السادات من مداخلة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وطالبه بالتوقف وانتهى اللقاء على هذا الصدام، مما أثار شائعات مرة باغتياله وأخرى بإلقاء القبض عليه، وكلتاهما غير صحيحة حيث ظهر بعدها فى جريدة الأخبار فى حوار فى مكتبه، وكان رئيسًا لاتحاد طلاب جامعة القاهرة وأمينًا للجنة الإعلام والنشر باتحاد طلاب الجمهورية، بعدها اقترح الأخ كرم زهدى السفر للقاهرة لزيارة د. عبد المنعم أبو الفتوح فى منزل والده ـ رحمه الله ـ فى مصر القديمة وتأثرت كثيرًا بشخصيته منذ تلك الزيارة.

والطريف أن الأخ كرم زهدى ذهب معى للتعرف على أحد قيادات «الإخوان المسلمين» المهمين وهو الأستاذ/ مصطفى مشهور المرشد الأسبق للإخوان المسلمين ـ رحمه الله ـ، وكان ذلك فى مقر مجلة الدعوة القديم بالسيدة زينب، وكان الحاج / مصطفى ـ كما كان يحب أن يُنادى ـ غير ملتح فى ذلك الوقت وطبقًا للمفاهيم السائدة فى هذه الفترة كانت اللحية من الأمور الأساسية فى قياس مدى الالتزام الدينى، فكانت تلك مثار انتقاد فى ذلك الوقت، ودليلاً فى فهم معظم شباب الحركة الإسلامية ـ التى كانت مستقلة عن الإخوان ـ دليل ترخص من الإخوان، كأشياء كثيرة فيها مهادنة منهم للنظام بعد المحن التى تعرضوا لها.. إلخ.

لقد ذكرت واقعة د. عبد المنعم أبو الفتوح؛ لأنه سيكون له دور هام فى مستقبل الحركة الإسلامية كلها، قبل أن أعود إلى فترة بداية العام الدراسى فى أكتوبر عام

١٩٧٧م، حدث أيضًا فى صيف عام ١٩٧٧م حادث بشع وهو حادث اختطاف الشيخ الذهبى وزير الأوقاف على يد مجموعة من جماعة «التكفير والهجرة» كما أسماها المراقبون وأجهزة الإعلام، أو «جماعة المسلمين» كما تسمى نفسها بقيادة شكرى مصطفى، ثم تم اغتياله غدرا ـ رحمه الله- على أيديهم؛ مما أثار رد فعل غاضبًا من الرأى العام والعلماء؛ ومما شكل زادًا بالنسبة لنا ضد ظاهرة التكفير مبكرًا.

أعود إلى بداية العام الدراسى ١٩٧٧-١٩٧٨م حيث نشطنا فى استقبال الطلاب ودعوتهم إلى المساجد بالكليات ومسجد المدينة الجامعية الذى أصبح معقلاً للنشاط والحركة، فى أثناء ذلك قام د. عبد المنعم أبو الفتوح بزيارتنا فى جامعة المنيا ليدعونا للاشتراك فى انتخابات اتحاد الطلاب بالكليات والجامعة، وكان رد فعل المجموعة الموجودة رافضًا فى البداية على أساس أن صورة اتحاد الطلاب سيئة وممارستهم غير منضبطة من وجهة نظرنا. ولكننا وافقنا على وجهة نظره بأن هذه الأماكن أوعية يمكن ملؤها بالخير أو بالشر حسب من يقوم بالنشاط، واستمر هو فى جولاته فى معظم جامعات مصر لدفع رموز هذه الحركة الوليدة للدخول فى هذا المجال، حيث كانوا أول من بدأ المشاركة فى هذا النشاط فى جامعة القاهرة وتبعتهم جامعة الإسكندرية فقط، لذلك شاركنا فى انتخابات اتحاد الطلبة التى جرت فى نوفمبر عام ١٩٧٧م على مستوى الكليات والجامعات، وتم ترشيحى فى كليتى ـ كلية الهندسة ـ التى فزت بها وكنت رئيسًا لاتحاد طلاب الكلية، ثم حصلنا على معظم مقاعد اتحاد الجامعة وكنت أيضًا رئيسا لاتحاد الطلاب بجامعة المنيا، بعدها حدثت دفعة كبيرة للنشاط فى الجامعة ومعظم الجامعات المصرية وحصلت الحركة الإسلامية الطلابية التى كان اسمها «الجماعة الإسلامية» على أغلب مقاعد مجالس ثمانى جامعات حكومية من أصل اثنتى عشرة جامعة كانت قائمة فى ذلك الوقت، وحصلت على أقل من النصف فى مجالس الجامعات الأربع الباقية.

وبالطبع هذه المجموعة الإسلامية التى ليس فيها رابط تنظيمى ولا حتى فكرى بسبب عدم وجود تنظيم حقيقى، ولا يوجد مصدر فكرى واحد، بل مصادر عديدة: منها ما هو سلفى ومنها ما هو إخوانى ومنها ما هو تبليغى ومنها ما هو أزهرى، كل هذه المصادر أثرت فى فكر شباب الجماعات الإسلامية المختلفة فى الجامعات المصرية، وكانت بعض الجامعات يغلب عليها تيار بعينه عن الآخر، فكانت جامعة عين شمس

مثلاً يغلب عليها التيار السلفى فى ذلك الوقت، وكانت جامعة الإسكندرية منقسمة بين التيار السلفى والتيار الآخر الذى تحول بعد ذلك إلى الإخوان، وكانت جامعة الأزهر يغلب عليها تيار أزهرى مستقل بعيداً عن كل التيارات الأخرى وكان يقوده د. عبد الله سعد. وهكذا.

ولكن مجموعة جامعة القاهرة ـ وخاصة كلية طب القصر العينى ـ كان لها دور قيادى فى توجيه هذه الحركات المختلفة، فتمت الدعوة لعمل مجلس لأمراء الجماعات الإسلامية فى كل الجامعات (وكانت كل كلية تختار من خلال المسجد أميراً لها، وكل جامعة تختار أميراً للجامعة بالطريقة شبه التوافقية نفسها فى المسجد)، وكان يتم عقد هذا الاجتماع مرة كل شهر فى مسجد كلية طب القصر العينى، ومن هذا المجلس تم تنسيق المواقف بشكل ما بين الجامعات المختلفة، ومنها تنسيق الموقف بالنسبة لاتحاد طلاب مصر، التى شكلت لجنة لإدارة هذا الموضوع باقتراح أيضًا من د. عبد المنعم أبو الفتوح، وكانت اللجنة برئاسة د. محمد عبد اللطيف الذى كان رئيسًا لاتحاد طلاب كلية الطب مع د. عبد المنعم أبو الفتوح حين كان رئيسًا لاتحاد طلاب الجامعة (جامعة القاهرة)، ومن هذا التنسيق تم الاتفاق على ترشيحى رئيسًا لاتحاد طلاب الجمهورية، الذى رُفض بقوة من أجهزة الدولة فى ذلك الوقت حين كنا نتفاوض لإجراء الانتخابات ـ التى تم تأخيرها ـ مع د. صوفى أبو طالب رئيس جامعة القاهرة فى ذلك الوقت، ثم انتهى الاتفاق على د. محمود طلعت جلال رئيسًا لاتحاد طلاب الجمهورية (وكان رئيسًا لاتحاد طلاب جامعة عين شمس) وكاتب هذه السطور نائبًا أول لرئيس اتحاد طلاب الجمهورية وباقى التشكيل الذى تم بعد أحداث تصادمية بتأخير الانتخابات حتى أكتوبر ١٩٧٨م بدلاً من مارس ١٩٧٨م.

كل هذه الأنشطة أضافت زخمًا داخل الحركة الطلابية الإسلامية وجعلتها الحركة الطلابية الأولى فى الجامعة فى هذه الفترة، بعد أن كانت الفترة الأولى فى السيطرة على الحركة الطلابية للتيار اليسارى الماركسى، ثم الفترة الثانية للتيار القومى الناصرى، والفترة الثالثة والأخيرة من السبعينيات للتيار الإسلامى المستقل.

فى هذه الأثناء كانت داخل مجموعة الصعيد ـ وخاصة جامعتى المنيا وأسيوط ـ مجموعة صغيرة تميل لاستخدام العنف على مستوى صغير، ولم يكن هذا السلوك

مستهجنًا فى ذلك الوقت، ولكن مع الوقت بدأ يتطور نحو العنف الكبير (أو منهج التغيير بالقوة) أى تغيير نظام الحكم، وكان صاحب هذه الفكرة هو الأخ كرم زهدى، وكان كثيراً ما يعرضها علينا ـ نحن المجموعة التى تتولى قيادة الحركة فى جامعة المنيا ـ وقد ازداد دور كاتب هذه السطور ليكون رقم ٢ بعد الأخ محيى الدين عيسى حتى تخرجه، وبالتالى كنا ـ الأخ محيى وكاتب هذه السطور ـ نسخر من هذه الأفكار ونرفضها، وكان هذا مثار غضب الأخ كرم زهدى، وكان كثيراً ما يحاول إغراء الأخ محيى الدين عيسى بإنشاء تنظيم مستقل على مستوى الصعيد يكون محيى الدين عيسى أميره وكرم زهدى مسئول الجناح العسكرى فيه، وكان الرفض والسخرية معًا يقدمان كلما اقترح هذه الاقتراحات، وحين كنا نسأله بسخرية عن مصادر تمويل هذا التنظيم كان يقول محلات الذهب المملوكة للنصارى(المسيحيين) طبعًا.

وتزامن مع هذا التفكير محاولات دءوبة من جماعة «الإخوان المسلمين» لإقناع قيادات الحركة الإسلامية الطلابية التى كانت تستخدم اسم «الجماعة الإسلامية» قبل تحولها للعنف بالانضمام للإخوان، وكان الأستاذ/ مصطفى مشهور هو أكثر الأشخاص محاولة لذلك فقد كان يزورنا بانتظام فى جامعة المنيا ويبيت معنا فى المدينة الجامعية ويشاركنا طعامنا البسيط فى المسجد ليقنعنا بالانضمام، ولم يكن لنا (أقصد مجموعة منا مثل الأخ محيى وكاتب هذه السطور والأخ حشمت خليفة وآخرين) اعتراضات كثيرة على الإخوان، فى حين كان كرم زهدى والمجموعة التى بدأت تتأثر به وبأفكاره لها رفض عنيف لهذه الفكرة (ربما لأنها تتعارض مع فكرة إنشاء تنظيم مسلح أو له جناح مسلح مستقل فيما بعد)، وظل الحال كذلك وكان معنا معيد بكلية العلوم جامعة المنيا قسم النبات هو الأخ الدكتور السيد عبد الستار الذى كان يعلن انتماءه للإخوان، لكنه كان يشاركنا كثيراً من أفكارنا ونشاطنا وكان أقرب شخص لقلوبنا وكان نموذجًا محببًا من الإخوان للجميع، كما ساهم فى تأثرنا بالاقتراب من الإخوان الأخوان عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان اللذان سبقانا سرّا للانضمام للإخوان مع المجموعة الرئيسية المؤسسة للحركة فى جامعة القاهرة، وكان منهم د. محمد عبد اللطيف، ود. ثناء أبو زيد وآخرون.

ثم بدأنا نواجه مشاكل الحركة الطلابية، حيث تخرج عدد كبير من النشطاء ولم يعد لهم دور وانقطعت العلاقة مع كثير منهم حيث إن الحركة فى الجامعات فقط، وكذلك

الصدام مع السلطة فى عهد الرئيس السادات وحل اتحاد طلاب الجمهورية وإلغاء لائحة عام ١٩٧٦م وذلك عام ١٩٧٩م والقبض على مجموعة منا ـ منهم كاتب هذه السطور ـ ومحيى الدين عيسى وكرم زهدى ومجموعة من قيادات الحركة بالمنيا، وفى السجن تناقشنا معًا ـ كاتب هذه السطور ومحيى الدين عيسى ـ عن المستقبل فى ضوء كل ذلك فلقد كان أمامنا فى ذلك الوقت خياران فقط للتحول للعمل التنظيمى: إما بقبول فكرة كرم زهدى فى إنشاء تنظيم مستقل له جناح عسكرى وهى فكرة مرفوضة بقوة منذ أوائل اقتراحها، أو الانضمام للإخوان كتنظيم سلمى له تاريخ وامتداد بالرغم من ملاحظاتنا عليه.

وفى سجن المنيا فى الفترة من إبريل حتى يوليو عام ١٩٧٩م قررنا الانضمام للإخوان ـ الأخ محيى الدين عيسى وكاتب هذه السطور ـ والذى حسم الأمر هو دخول رموز نحبها ونحترمها ونتأثر بها من قيادات الحركة الطلابية فى القاهرة والإسكندرية، واتفقنا على أن يظل هذه القرار سرًا بيننا فلم نطلع عليه أحدًا آخر وخاصة كرم زهدى والمجموعة التى تأثرت به، وخرجنا من السجن وانضممنا للإخوان وظللنا نعمل فى صمت لضم عدد من الشباب للإخوان طوال عام تقريبًا حتى قرر الإخوان أن يعلنوا أنهم يضمون شباب الحركة الإسلامية الطلابية وخاصة القيادات فيهم، وكنت هاربًا من قرار القبض علىّ فى مظاهرات فى المنيا عام ١٩٨٠م وكذلك كرم زهدى، فى حين أن الأخ محيى الدين عيسى كان فى السجن.

فى هذه الفترة زار محافظة المنيا د. عصام العريان، وفى حواره لمحاولة ضم بعض العناصر للإخوان فى مدينة بنى مزار ذكر د. عصام العريان، أن محيى الدين عيسى وأبو العلا ماضى قد انضما بالفعل للإخوان منذ فترة، وكان حاضرًا فى هذا الاجتماع أحد أبناء بنى مزار وفى الوقت نفسه قيادى فى الحركة الطلابية الإسلامية بجامعة أسيوط، فذهب بالخبر مسرعًا لقيادات المجموعة الأخرى التى على رأسها كرم زهدى وأبلغهم بالأمر.

وكان قد حدث تطور مهم فى جامعة أسيوط فى عام ١٩٧٩م كان أمير الجماعة الإسلامية بأسيوط من الإخوان هو الدكتور أسامة سيد عبد الحميد والده من قيادات

الإخوان فى تنظيم عام ١٩٦٥م، وحدث أن قامت مظاهرات بتحريض من كرم زهدى وجاء هو معترضًا على المظاهرات فحدث اجتماع للجماعة الإسلامية بأسيوط وقرروا عزله وتعيين د. ناجح إبراهيم الذى كان أميرًا للجماعة الإسلامية بالمدينة الجامعية كأمير للجماعة بجامعة أسيوط، ومنذ ذلك الوقت سيطر جناح كرم زهدى على جامعة أسيوط بأكملها فى الوقت الذى بدأنا نحن فى جامعة المنيا التضييق عليه سواء فى خطب الجمعة بالمدينة الجامعية الذى كان كثيرًا ما يستخدم أسلوبًا لا يليق فى السب والهجوم، فبدأ يركز كرم فى جامعة أسيوط ويقضى فيها وقتًا أطول عن المنيا (جامعة ـ ومدينة)، فحين وصل خبر انضمامنا (الأخ محيى الدين عيسى وكاتب هذه السطور) إليهم شرعوا فورًا فى الهجوم العلنى على الإخوان وتحذير الشباب منهم، وبالتالى الهجوم علينا بحجة انضمامنا لهؤلاء المتهمين فى عقيدتهم وفكرهم وسلوكهم . . إلخ.

وشرع كرم ـ فى البدء ـ فى إنشاء التنظيم الذى له الجناح المسلح الذى كان يحاول معنا لعمله معًا، وفى محاولة العودة للمنيا للرد على هذا الهجوم بعد عودتى من رحلة من ماليزيا مع الأخ الدكتور عصام العريان وفى طريقى للمنيا بصحبة الأخ حشمت خليفة تم القبض علينا فى نقطة تفتيش فى مدخل مدينة مغاغة شمال المنيا ودخلنا السجن، وتنقلت مع الأخ حشمت خليفة بين عدة سجون حتى خرجنا معًا ومع الأخ محيى الدين بعد شهرين لى بالسجن حين مكث الأخ محيى خمسة شهور منهم ثلاثة شهور قبلنا، وبدأنا مرحلة جديدة من النقاش مع الشباب ومحاولة تفهيمهم الحقيقة والرد على الهجوم الكاسح على الإخوان وعلى أشخاصنا، واستمر هذا الحال لمدة شهور حتى استطعنا أن نعدل الميزان فى صالحنا، ثم بدأت رحلة الصراع على المساجد من يسيطر على المساجد التى كانت تديرها «الجماعة الإسلامية» قبل الانشقاق إلى مجموعتين مجموعة استعملت اسم «الجماعة الإسلامية» وعملت شعارًا لها عبارة عن مصحف خارج منه سيف واحد والآية ﴿**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾، ومجموعتنا التى استعملت اسم «الجماعة الإسلامية» أيضًا ولكن مع شعار الإخوان وهو سيفان وبينهم مصحف وكلمة ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ**﴾.

وحين تكررت أفعال عنف من المجموعة الأولى قررنا التخلى نهائيًا عن اسم«الجماعة الإسلامية» وتم استعمال اسم «الإخوان المسلمون» والله أكبر ولله الحمد الشعار الشهير، ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة «الجماعة الإسلامية» تعنى شيئا جديدًا، تعنى جماعة منظمة كتنظيم ينتهج التغيير بالقوة أو بالعنف.

وبدأت تتسرب معلومات خلال نهاية عام ١٩٨٠م وأوائل عام ١٩٨١م عن تدريبات فى شقق لبعض الشباب على استخدام السلاح وخاصة المسدسات، فحين علمنا دعونا لاجتماع لرموز الحركة الإسلامية بكل أطيافها فى مدينة المنيا، دعونا كرم زهدى لحضور هذا الاجتماع وواجهناه بالمعلومات التى تسربت إلينا بشأن تدريب بعض الشباب على السلاح فغضب غضبًا شديدًا واستعمل التقية معنا حيث نفى صحة هذه المعلومات وقال: أنتم تحرضون الأمن علينا بإشاعة هذه المعلومات الكاذبة، ونحن نعلم أن كلامه هو غير صادق؛ لأننا سمعنا من الشباب الذين ذهبوا للتدريب ثم ترددوا فجاءوا إلينا وأخبرونا.

كذلك حدثت واقعة لها دلالة هامة بعد الخلاف والصدام والانقسام إلى مجموعتين كنا نقف معًا ـ المهندس/ محيى الدين عيسى وأنا ـ أمام مستشفى المبرة بالمنيا لدى ميكانيكى سيارات ومر الأخ كرم زهدى فسلم علينا وكنا علمنا بحادثة الهجوم من قبَل ملثمين على محل ذهب مملوك لمسيحى فى مدينة نجع حمادى بمحافظة قنا وسرقة أكثر من ستة كيلوجرامات من الذهب وقتل من بالمحل والهرب بسيارة بغير لوحات، فسأله الأخ محيى الدين عيسى (نظرًا لسابقة عرضه فكرة أن تمويل التنظيم الجديد من محلات الذهب المملوكة للنصارى، حيث إن أموالهم غنيمة فى فهمه) فأبدى سعادته بالخبر وكأنه أول مرة يسمع به ثم خر على الأسفلت ساجدًا، فعاد الأخ محيى ليسأله أليس لك علاقة بهذا الموضوع؟ فنفى مستنكرًا وقال (اتق الله يا شيخ محيى) ثم انصرف، فسألنى المهندس/ محيى ما رأيك ؟ قلت له هو الذى فعلها فوافقنى على هذا التحليل، والطريف أن هذا الحادث لم يُكتشف أنهم الفاعلون إلا فى تحقيقات قضية الجهاد الكبرى بعد اغتيال الرئيس السادات وأحداث مدينة أسيوط.

كذلك من الوقائع الهامة وذات الدلالة، أنه فى عام ١٩٨٠م حينما كان مطلوبًا القبض علينا ونحن هاربون ـ كرم زهدى وكاتب هذه السطور ـ وقد كنت ارتبطت

بالإخوان ولم يعلم بعد، جاء شاب تعرف على كرم زهدى أثناء رحلة عمرة واسمه شعبان يسكن ببولاق الدكرور ومعه مهندس شاب اسمه محمد عبد السلام فرج (الذى أعدم بعد ذلك فى قضية اغتيال الرئيس السادات وصاحب كُتيب «الفريضة الغائبة») وتعرف علينا ـ الأخ كرم زهدى وكاتب هذه السطور ـ وأبدى محمد عبد السلام فرج إعجابه بمجموعات الصعيد التى تغير المنكر وتأمر بالمعروف بالقوة، فأخبرته أنا أن هذا الأسلوب غير مناسب، فى حين تجاوب معه بالطبع كرم زهدى وبدأ التعارف بينهما من ذلك الوقت، مما مهد الطريق لعمل تنظيم مشترك.

بعد ذلك حينما علم كرم بانضمامنا للإخوان وكانت لديه عقدة أنه ليس لديه أنصار فى القاهرة ووجه بحرى، وكان محمد عبد السلام فرج لديه مجموعة بالقاهرة وخاصة بولاق الدكرور والبحيرة (بلده)، وكنا أيضًا قد تعرفنا على الشيخ عمر عبد الرحمن مبكرًا فى أوائل النشاط الإسلامى الطلابى فى المنيا من خلال دروس كان يقدمها فى مسجد أحد رموز الإخوان القدامى وأحد المؤسسين بالصعيد وهو الشيخ محمود عبد المجيد العسال الذى أنشأ جمعية أسماها (جمعية العلم والإيمان)، وكان الشيخ العسال يقدم الشيخ عمر عبد الرحمن لإعطاء دروس بالمسجد وخاصة للفتيات والسيدات لكونه كفيفًا وكان له صوت عذب فى القرآن، ثم اختفى الشيخ عمر عبد الرحمن لمدة حوالى ثلاث سنوات للعمل بالسعودية، وقد كان مدرسًا فى ذلك الوقت بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر فرع أسيوط وتخصصه التفسير.

وحينما عاد الشيخ عمر عبد الرحمن من السعودية حدث خلاف بينه وبين أعضاء مجلس إدارة الجمعية الإسلامية التى يعمل من خلالها بالفيوم على الأموال التى جمعها لحساب الجمعية من السعودية، واتهمه أعضاء مجلس الإدارة فى ذمته ودافع هو عن نفسه واتهمهم هم بالقصور وعدم المسئولية، فلما عاد إلى الفيوم أصبحنا ندعوه للمنيا لإعطاء المحاضرات والدروس سواء العامة أو للسيدات.

وبدأ كرم زهدى بالتقرب أكثر من الشيخ عمر عبد الرحمن حتى جاء مرة فى نهاية عام ١٩٨٠م بعد أن عُرف أننا انضممنا للإخوان وقدمته للحاضرين فى المسجد (مسجد الرحمن بأرض المولد بالمنيا) ففوجئت به يهاجم الإخوان ويهاجمنا فى وسط الشباب الذى كان قد توزع على الفريقين وختم الشيخ عمر عبد الرحمن الحديث وأقام الصلاة مباشرة وأمّ الناس دون إعطائى الفرصة فى التعليق وغلق الحديث لأنى أنا مضيفه

ومقدم المحاضرة بطريقة غير لائقة فتركته فى المسجد ولم أصحبه للسفر كالعادة ولم أكلمه مطلقًا بعدها حتى تقابلنا فى سجن ليمان طرة فى مستشفى السجن، حيث كان يقيم فى نهاية عام ١٩٨٢م حيث سلَّم علىّ بحرارة واعتذر عما حدث وعزانى فى والدى رحمه الله (حيث مات والدى بعد اغتيال الرئيس السادات بيومين فقط)، وطلب منى أن أبلغ من بالخارج (لعله يقصد الإخوان) أنه برىء مما حدث فى أسيوط وأنه غير موافق عليه وأنه أفتى للشباب الذين قاموا بهذا العمل بصيام ستين يومًا كفارة القتل الخطأ، ولقد كانت خبرتى مع الشيخ عمر أنه يتأثر برأى الشباب حوله وأنه يغير فتواه إذا ما غضبوا حتى يرضيهم، ولذلك حينما اتهموه بأنه أمير «الجماعة» كنا نضحك ونعلم أنه غير ذلك حتى لو قالوا هم إنه «أمير»؛ لأن الأمير الحقيقى كان دائمًا كرم زهدى لكنه يحب أن يعمل وراء ستار آخر، وإن كان أخيرًا فى المراجعات ظهر بوصفه المحرك الرئيسى وصاحب الحظ الأوفر فى اتخاذ القرارات.

أعود إلى الفترة التى تلت الانقسام الحاد بين المجموعتين، حيث توالت الأحداث بعد ذلك حتى حدث صدام سيئ بين الطرفين: مجموعتنا التى انضمت للإخوان ومجموعة كرم زهدى، على صلاة العيد فى المنيا أثناء المسيرة الرئيسية وفى مكان الصلاة على الكورنيش (كورنيش النيل) بالمنيا وظهرت المطاوى وقطعت أسلاك الكهرباء على الأخ محيى وهو يتحدث فى الميكروفون، وبعدها بأيام قليلة جاءت قرارات التحفظ الشهيرة فى سبتمبر عام ١٩٨١م وكنا جميعًا فى قائمة التحفظ، وبالمناسبة كانت الأجواء تنذر بحدوث حملة اعتقالات واسعة؛ لذلك كثير منا وخاصة فى المنيا سواء من قيادات المجموعة التى انضمت للإخوان أو من قيادات المجموعة الجهادية الجديدة كان ينتظر قرارات الاعتقال بعيدًا عن بيوتنا، فلذلك حينما جاءت قرارات الاعتقال فى فجر الثالث من سبتمبر عام ١٩٨١م لم تستطع أجهزة الأمن ضبط العديد من هذه القيادات، والتقيت وأخى المهندس محيى الدين عيسى فى صباح الثالث من سبتمبر حيث كنت أبيت عند أقرباء لى بقرية أطسا التابعة لمركز سمالوط بالمنيا بعد مشاركتى فى واجب عزاء، وحين عدت لمنزلى وجدت والدتى ـ يرحمها الله ـ وأختى الكبيرة ينتظراننى فى البلكونة ليحذرانى من أن البوليس قد جاء يبحث عنى فى فجر ذلك اليوم فغادرت المنزل مباشرة إلى مكان غير معروف فى إحدى ضواحى المدينة ووجدت المهندس محيى الدين عيسى هناك، وبدأنا رحلة للتخفى والهرب استمرت حوالى أحد عشر شهرًا أى من سبتمبر ١٩٨١م حتى أغسطس ١٩٨٢ م.

فى أثناء ذلك ـ أى بعد قرارات الاعتقال التى اخترع لها الرئيس السادات اسم «التحفظ» ـ هاجم الرئيس السادات الجميع، ومنهم علماء أجلاء مثل الشيخ أحمد المحلاوى إمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية وقال عنه: إنه «مرمى فى السجن زى الكلب»، وتحدث كذلك عن الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية فى السويس وقال عنه مجنون، وكان فى ذلك الوقت محمد شوقى الإسلامبولى من قيادات الجماعة الإسلامية بأسيوط التى تحولت نحو العنف وكان له أخ أصغر هو الملازم أول خالد الإسلامبولى ضابط بالقوات المسلحة وكان متدينًا ومتعاطفًا مع أفكار أحد الدعاة اسمه الشيخ طه السماوى أو (عبد الله السماوى).

وكان الشيخ السماوى يُكفّر الحكومة ويُحرّم العمل فيها وفى الجيش؛ لذلك كان أحد الذين تأثروا به واستقالوا من الجيش المتهم الثانى فى قضية اغتيال الرئيس السادات عبد الحميد عبد السلام، أما خالد الإسلامبولى فكان كلما أراد الاستقالة منعه والده الأستاذ أحمد شوقى الإسلامبولى المحامى بشركة السكر بنجع حمادى فلم يكن خالد الإسلامبولى عضوًا بالجماعة الإسلامية لكنه كان يحب أخاه محمد حبًا كثيرًا فحينما ذهب لزيارة أسرته فى مدينة ملوى بالمنيا فى عيد الأضحى الذى جاء بعد قرارات سبتمبر، وعلم أن أخاه محمد قد اعتقل فبكى كثيرًا وكان غاضبًا من الرئيس السادات أيضًا لسببه العلماء السابق الإشارة إليهم، ولكونه كذلك هاجم الحجاب وأسماه «خيمة»، وكان قبلها بفترة قصيرة قد اختير ليشارك فى العرض العسكرى بمناسبة احتفالات مصر بذكرى الانتصار المجيد فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، فقرر خالد الترتيب لمحاولة اغتيال الرئيس السادات لكل الأسباب التى ذكرتها أيضًا، فعاد إلى القاهرة وعرض الأمر على عدد قليل من الأشخاص منهم عبد الحميد عبد السلام الضابط السابق بالقوات المسلحة الذى استقال منها تأثرًا بأفكار الشيخ السماوى ـ كما ذكرنا ـ وقد كان قناصًا فوافق على الفور وبدآ معًا الترتيب للأمر، وعرض كذلك خالد الإسلامبولى الأمر على محمد عبد السلام فرج، الذى كوَّن مع كرم زهدى مجلسًا مشتركًا للجماعة التى اتفقوا على تكوينها بين مجموعة الصعيد برئاسة كرم زهدى ومجموعة القاهرة وبحرى برئاسة محمد عبد السلام فرج، وكان من ضمن جناح محمد عبد السلام فرج ضابط المخابرات والاستطلاع المقدم عبود الزمر وابن عمه طارق الزمر وكانا أيضًا فى مجلس الشورى المشترك، فقام محمد عبد السلام فرج

بعرض الفكرة على مجلس الشورى المشترك الذى وافق على دعم خالد الإسلامبولى فى فكرة اغتيال الرئيس السادات (رغم إبلاغى من المقدم عبود الزمر حينما التقينا فى سجن ليمان طرة فيما بعد أنه لم يوافق على اغتيال الرئيس السادات فى هذا الوقت ولم يوافق على ما تلاها من أحداث)، فقام محمد عبد السلام فرج بترشيح أشخاص لخالد الإسلامبولى ليختار من بينهم من يصلح فى عملية الاغتيال، وقد اختار خالد بالفعل اثنين آخرين بالإضافة له ولعبد الحميد عبد السلام وهما حسين عباس وعطا طايل، وكذلك أمده محمد عبد السلام فرج بذخيرة وأسلحة وقنابل، وتمت الحادثة كما رآها وتابعها الملايين على شاشات التليفزيون.

فى ذلك الوقت كان كرم زهدى موجودًا بأسيوط فحينما نجحت عملية الاغتيال رتب على عجل عملية اقتحام مديرية أمن أسيوط وتجمعات للشرطة فى أماكن مختلفة فى أسيوط طبقًا لخطة سابقة تبدو ساذجة أكثر منها جادة وهى خطة الاستيلاء على مديرية أمن أسيوط وعلى السلاح فيها ثم الانتقال لمحافظة تالية وهى المنيا وتحقيق الأمر نفسه وهكذا حتى يصل إلى القصر الجمهورى بعابدين، وجمع كرم أعدادًا ليست كبيرة من الشباب من محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وباتوا ليلة ٨ أكتوبر فى مدينة أسيوط، وكانت تلك ليلة العيد أى بعد اغتيال الرئيس السادات بيومين حيث اغتيل يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١م، وفى صباح الغد قسموا أنفسهم إلى مجموعات لعلها خمس مجموعات وكانت قطع السلاح التى معهم قليلة جدًا على أمل أن يستولوا على السلاح من السلاحليك بمديرية الأمن، وقتلوا أعدادًا كبيرة من ضباط الشرطة والجنود ـ أكثر من ثمانين ـ لكن العملية انتهت بالسيطرة عليهم فى أقل من نصف ساعة بعد إصابة عدد منهم والقبض على عدد آخر وانتهت العملية تمامًا، وحدثت أيضًا عمليات محدودة فى القاهرة من مجموعات صغيرة ليس لها ارتباط تنظيمى بهذه المجموعة الكبيرة مثل الهجوم على معسكر أمن مركزى أو اغتيال ضباط شرطة، ولكن تمت السيطرة على الموقف سريعًا، وجُمعت كل هذه الأحداث فى قضية اغتيال الرئيس السادات وكان عدد المتهمين فيها ٢٤ متهمًا وهى قضية عسكرية، وباقى القضايا حولت إلى أمن الدولة العليا وعُرفت بقضية الجهاد الكبرى، وكان عدد المتهمين فيها ٣٠٢ من المتهمين.

وبعد انتهاء كل هذه الأحداث بفترة تم القبض علىّ وعلى المهندس محيى الدين عيسى حيث كنا ما زلنا هاربين من قرار القبض علينا ضمن قائمة التحفظ الشهيرة فى سبتمبر ١٩٨١م، وتم وضعى فى السجن نفسه والعنبر نفسه مع قيادات الجماعة بشقيها الصعيدى والبحرى فى تأديب سجن ليمان طرة ومكثت معهم حوالى أربعة شهور قبل أن أنتقل إلى عنبر ثان داخل السجن، جرى فى هذه الفترة حوارات أخرى حول ما جرى وعرفت بالمعلومات التى ذكرتها حول حادثة الاغتيال، وكانت تلك أول مرة أقابل المقدم عبود الزمر حيث جاء إلى تأديب ليمان طرة لمدة شهر قبل أن أنقل إلى عنبر ٢ بالسجن نفسه وسمعت منه أشياء كثيرة أشرت إلى أهمها سابقًا .

بعد انتهاء المحاكمات سواء العسكرية أو المدنية وذلك عام ١٩٨٤م خرج عدد كبير ممن قضت المحكمة إما ببراءتهم أو بسجنهم ثلاث سنوات حيث قضى الجميع مدة ثلاث سنوات، بعدها بدأ التأسيس والتأصيل الحقيقى لفكر الجهاد سواء لجناح الجماعة الجهادية (الجماعة الإسلامية) أو للقسم الثانى الذى انفصل بعد ذلك باسم تنظيم الجهاد، وصدرت معظم أدبيات هذه الحركات فى الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٧م، وانتشر التنظيم أكثر فى أماكن كثيرة مستفيدين من فترة السجن التى نظموا فيها أنفسهم ونجحوا فى ضم أعداد كبيرة داخل السجن وتجنيدهم حتى انفجرت أسوأ موجة عنف عرفتها مصر فى تاريخها كله منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٧م، حتى صدرت مبادرة وقف العنف فى ٥ يوليو عام ١٩٩٧م وتلتها الأحداث التى أشرت إليها من رفض جناح الخارج وحدوث مذبحة وادى الملوك بالأقصر التى راح ضحيتها أكثر من ستين معظمهم من الأجانب، ثم صدر قرار مجمع عليه بوقف العنف من الداخل والخارج، وبدءوا فى كتابة المراجعات وتدريسها حتى صدرت للرأى العام فى يناير ٢٠٠٢ م .

ولقد كنت طوال الوقت متابعًا لكل هذه الأحداث سواء بشكل شخصى بمصادر شخصية للمعلومات أو مصادر منشورة، ولقد كان لى شرف الكتابة عن هذا الموضوع ـ ومنها هذه الدراسة ـ قبل أن يبدءوا فى كتابة المراجعات؛ لذلك حينما ظهرت المراجعات رحبت بها كما ذكرت، ولكن علقت عليها وضمنت هذه التعليقات والنقد لها فى هذه الدراسة، لعلى بهذا التطواف السريع عن تجربتى مع هذه المجموعات أؤكد على فكرة أن ما كتبته نابع من زاويتين ـ كما أشرت فى البداية ـ زاوية التجربة الشخصية والرؤية التى أقرب لأن تكون من الداخل، وزاوية المتابع والباحث من الخارج، ولذلك استشهدت بمصادر أخرى للمعلومات غير تجربتى الشخصية .

الفصل الثانى

الجذور التاريخية
لجماعات العنف المصرية

تعريف لجماعات العنف المصرية

يجدر دائمًا ذكر أن الحركة الإسلامية الحديثة أفرزت ظواهر إيجابية عديدة ساهمت فى تقوية الأمة وتطورها ومواجهة تحدياتها، وإحياء مشروعها النهضوى المرتبط بالإسلام، وتنقية الفكر الإسلامى وبلورته وإعادة عرضه ونشره وجمع العديد من أنصاره.

وهى حقيقة أعتقد أن عشرات من كُتّاب الحركة الإسلامية تناولوها بالشرح فى مئات الكتب والإصدارات، لكننا هنا نناقش فصيلا من فصائل الحركة الإسلامية انفصل عن هذا الجسم المعتدل أو انشق ليكون أكثر تطرفًا وعنفًا، ومنغلقًا عن الأمة والمجتمع ومتصادمًا معها، مما ساهم فى إذكاء ظاهرة العنف السياسى والدينى فى مصر خلال الـ٣٠ عامًا الأخيرة، والتى تجلت أعنف صوره وأشكاله فى حقبة التسعينيات، وهذا يؤكد بالنتيجة العكسية أن تيار الاعتدال والوسطية فى الحركة الإسلامية بفصائله المتعددة ساهم فى تخفيف هذا العنف فى المجتمع المصرى.

ولعل من المهم أن نقسم مجموعات العنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تفرع منها مجموعات عدة واستقرت فى النهاية وفق هذا التقسيم، والبعض غالى فى تفريع مجموعات العنف والرفض فى الحركات الإسلامية وتقسيمها؛ مما جعلها عشرات الجماعات ليس لغرض الدراسة الموضوعية ولكن بغرض التشويه لمجمل المشروع الإسلامى، وعلى هذا فالتقسيم إلى ثلاث مجموعات هو أقرب إلى التركيز والتحديد.

القسم الأول: هو مجموعات وجماعات التكفير والعزلة، وقد بدأت بفكرة تكفير فى منتصف السبعينيات و «جماعة المسلمين» المعروفة باسم «جماعة التكفير والهجرة» منذ ١٩٧٣م، فالقطبيون، فالتوقف والتبين، فالناجون من النار، وهى أشد جماعات العنف تطرفًا فكريًا أو شططًا من حيث آراؤها الفقهية وأسانيدها الفكرية.

والقسم الثانى: هو مجموعات الجهاد، التى بدأت بمجموعة الفنية العسكرية عام ١٩٧٣م، مروراً بمجموعات تأثرت بها بشكل أو بآخر، مثل مجموعة يحيى هاشم، مجموعة الجهاد (علوى مصطفى ـ عصام القمرى)، ثم مجموعة (سالم الرحال ـ كمال حبيب)، ومجموعة (محمد عبد السلام فرج ـ عبود الزمر)، ثم طلائع الفتح (أيمن الظواهرى).

والقسم الثالث: خاص «بالجماعة الإسلامية» التى تبنت العنف جناح الصعيد، والتى أسست كتنظيم جهادى منذ عام ١٩٨٠م ومفتيه العام الشيخ عمر عبد الرحمن، وأمراؤه من الصعيد (كرم زهدى ـ ناجح إبراهيم ـ عاصم عبد الماجد وآخرون)، وجناحه العسكرى (مجموعة طلعت ياسين ـ صفوت عبد الغنى ـ مصطفى حمزة ـ رفاعى أحمد طه).

أولاً: الجذور التاريخية لجماعات العنف

١ ـ مجموعات التكفير والعزلة:

كما سبق وأن قلنا فإن هذه المجموعات هى أشد جماعات العنف تطرفًا وشططًا، ولها نظير فى التاريخ الإسلامى هو مجموعة «الخوارج» الذين خرجوا عن الأمة فى عهد الإمام على بن أبى طالب ـ كرم الله وجهه ـ وأكبر مجموعة من هذه المجموعات هى مجموعة شكرى أحمد مصطفى وأطلقت على نفسها (جماعة المسلمين) وأطلقت أجهزة الإعلام والأمن عليها «جماعة التكفير والهجرة»[١].

وتعود نشأة الجماعة إلى عام ١٩٦٩م حين كان اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة (مباحث أمن الدولة حاليًا) يجرى حواراً مع من تبقى من الإخوان المسلمين فى السجون، حين خرج عليه ١٣ شابًا يقودهم شاب غريب الملامح والنظرات وقال له: «أرفض الحوار معك لأنك كافر وحكومتك كافرة» وكان هذا الشاب هو شكرى أحمد مصطفى وكان هو و الـ١٣ شابًا النواة الأولى لجماعته التى أسماها «جماعة المسلمين» وعرفت إعلاميًا باسم جماعة «التكفير والهجرة»[٢]. حيث تبنت فكرة تكفير الدولة والمجتمع ووجوب اعتزال هذا المجتمع الكافر تمهيداً لمرحلة «التمكين» وتعنى «الصدام

مع الكفار» ومرحلة العزلة والهجرة ومكانها الكهوف والجبال والصحراء، وانتشرت أفكار هذه المجموعة بسرعة بعد خروج شكرى مصطفى من السجن وبلغت ذروة نشاطها فى الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧م التى انتهت باختطاف فضيلة الدكتور حسين الذهبى وزير الأوقاف فى ذلك الوقت وقتله فى سنة ١٩٧٧م وانتهت القضية بإعدام شكرى وأربعة من قادة هذه الجماعة فى يوليو سنة ١٩٧٧م والحكم بالسجن لمدد مختلفة على عدد من المتهمين فى هذه القضية العسكرية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م.

والحقيقة المعروفة عن دوافع نشأة فكرة التكفير فى السجن فى الستينيات، كانت نتيجة التعذيب الشديد والظروف الصعبة التى وُضع فيها المعتقلون من «الإخوان المسلمين» ومن حُبس معهم، مما دفع بعض الشباب آنذاك وعلى رأسهم شكرى مصطفى إلى تكفير رجال التعذيب، ومن ثم المسئولين فى الدولة ثم المجتمع الذى رضى عن ذلك حتى كفَّر بعضهم آباءهم وأمهاتهم لسكوتهم على ما يجرى لهم، ودعّم هذا بعض كتابات الأستاذ سيد قطب الخاصة بالجاهلية والحاكمية والعزلة الشعورية. ولقد خرج من كل هذا فهم لدى هؤلاء الشباب أفرز فكر التكفير والتبين والتوقف، فيما عرف فى بداية الظاهرة بالقطبيين لتأثرهم بفكر الأستاذ سيد قطب، مما دفع قادة الإخوان بالسجن لإصدار أبحاث ترد على هذه المفاهيم جُمعت بعد ذلك فى كتاب «دعاة لا قضاة» باسم المستشار حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين فى ذلك الوقت، مما جعل عددًا من هؤلاء يرجع عن أفكاره عدا مجموعة شكرى مصطفى وبعض القطبيين الذين عادوا لتنظيم نشاطهم فى مجموعة «التوقف والتبين»، وهى تعنى أن يتوقفوا فى تكفير الأفراد لحين عرض فكرهم عليهم وتبيانه لهم فإذا قبلوه كانوا مسلمين وإذا رفضوه (أى فكرتهم) صاروا كافرين، وكانت لهم بعض الممارسات العنيفة فى السبعينيات، لكنها كانت محدودة حيث قاموا بخطف بعض الأشخاص المخالفين لهم وتعذيبهم أو خطف بعض الفتيات لتزويجهن من بعض قادتهم، ومنها سرقة بعض محلات الذهب وإحراق بعض محلات الڤيديو.

وكان امتدادها فى مجموعة «الناجون من النار» فى الثمانينيات وهى مجموعة تتبنى فكرة التوقف المتأثر بأفكار القطبيين والتكفير وقامت بأعمال عنف أشهرها محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو باشا ونقيب الصحفيين الأستاذ مكرم محمد أحمد ووزير الداخلية السابق اللواء نبوى إسماعيل[٣].

وأهم إصدارات هذه المجموعات أو هذا القسم هو كراسات شكرى أحمد مصطفى، وهى كراسات فى حوالى سبعمائة صفحة جُمعت فى كتاب كبير فى موضوع «الإصرار»[٤] وكتاب عن «التبين» وكتابه «التوسمات».

والحقيقة أن كثيرًا من رموز هذه المجموعة قد عاد عن فكر التكفير، وقاد حملة لرجوع عدد كبير من الشباب عن هذا الفكر ومنهم من لم يُحاكم فى قضية مقتل الشيخ الذهبى وظل حرًا يشيع الفكر المعتدل مثل عصام سيد عبد النبى (السبابطى)، وكذلك عدد منهم ممن حوكم فى القضية ذاتها مثل صفوت الزينى (من المنيا)[٥] خرج من السجن عام ١٩٩٧م (بعد أن قضى ٢٠ سنة بالسجن)، حسن السحيمى (قضى ١٥ سنة بالسجن)، وغيرهم، ولم يبق على هذا الفكر الآن إلا عدد قليل جدًا، كما ساهم آخرون من خارج مجموعة التكفير فى تغيير فكرهم وكان أشهرهم «حسن الهلاوى» الذى دخل فى جدل مع شكرى مصطفى لنقض مذهبه الفكرى، ونجح فى ذلك بحيث كان شريط المناظرة سببًا فى نهاية جماعة التكفير، وكان ذلك سببًا فى اقتحام مجموعة من جماعة التكفير تطلق على نفسها «الكتيبة الخضراء» لمنزله ومحاولة قتله، لكنه فر وأصيب أخواته البنات، علمًا بأن الهلاوى كان من رموز تجمعات الجهاد والذى حُوكم فى قضية جديدة للجهاد عام ١٩٧٧م وحُكم عليه بسبع سنوات ثم هرب إلى الأردن والسعودية حيث تم القبض عليه وترحيله إلى مصر[٦].

٢ - مجموعات الجهاد

وهذا هو القسم الثانى الذى أشرت إليه آنفًا وجذوره التاريخية مرتبطة بالفترة مدة البحث أى منذ عام ١٩٧٣م، وبالتالى سنشير إلى خريطة هذا القسم منذ ذلك التاريخ بما لا يعنى أنه قبل هذا التاريخ لم تكن هناك مجموعات أو أفكار مشابهة.

(أ) تنظيم صالح سرية أو «الفنية العسكرية»

بدأ هذا التنظيم الذى تبنى فكر الجهاد القائم على تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة، حيث إنها أنظمة كافرة وواجب تغييرها، أقول بدأ فى عام ١٩٧٣م على يد الدكتور صالح سرية، وهو فلسطينى ارتبط بحزب التحرير الإسلامى الذى أنشأه تقى الدين النبهانى عام ١٩٥٠م، وكان على صلة أيضًا ببعض من رموز الإخوان المسلمين،

وخاصة التى لها علاقة بالجهاد فى فلسطين. عاش سرية فى الأردن بعد خروجه من حيفا التى نشأ فيها حتى مذابح أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠م، وخرج منها عام ١٩٧١م وجاء للقاهرة وحصل على الدكتوراه من جامعة عين شمس فى التربية، ثم ما لبث أن غادرها إلى بغداد، وكان على ما يبدو يعمل فى إحدى جامعاتها، لكنه لم يلبث أن خرج منها هاربًا بعد أن حكم عليه غيابيًا بالسجن بتهمة تكوين خلية لحزب التحرير، ويناهض نظام الحكم فى بغداد، وعاد مرة أخرى للقاهرة وعمل بجامعة الدول العربية[٧]. وكون تنظيمًا خاصًا من طلبة الكلية الفنية العسكرية وطلبة جامعة القاهرة والأزهر، وفى عام ١٩٧٤م وضع خطة لاقتحام الكلية الفنية العسكرية والاستيلاء على أسلحة منها، تمهيدًا للهجوم على اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى التى كان يخطب فيها الرئيس السادات، ثم يرغمونه على إعلان تنازله عن الحكم، وتم اكتشاف الأمر والقبض على المشاركين، وحُكم على صالح سرية وعلى (كارم الأناضولى) بالإعدام[٨]. وكان كارم الأناضولى من طلبة الكلية الفنية العسكرية والمتهم الثانى فى القضية، بينما بُرئ معظم المشتركين وكانوا صغار السن ومنهم حسن الهلاوى الذى أشرنا إليه سابقًا، ومن الإصدارات التى أصدرها الدكتور صالح سرية رسالة «الإيمان».

(ب) مجموعة «يحيى هاشم»

وهو وكيل نيابة ذو اتجاهات إسلامية كوّن تنظيمًا ضم حوالى ٣٠٠ عضو من الإسكندرية، وحاول أن يقتحم السجن الذى به الدكتور صالح سرية وزملاؤه عام ١٩٧٥م، وقتل فى الاشتباك مع الشرطة هاشم نفسه الذى كان يعتنق أفكار الدكتور صالح سرية الداعية إلى الجهاد المسلح ضد الحاكم، وكان أغلب أعضاء هذا التنظيم من الذين أفرج عنهم فى قضية «الفنية العسكرية»[٩].

(جـ) مجموعة تنظيم الجهاد عام ١٩٧٣م «علوى مصطفى»

أنشأ هذا التنظيم علوى مصطفى عام ١٩٧٣م وهو مهندس كهرباء خريج جامعة القاهرة ومعه أيمن الظواهرى (طبيب) عصام القمرى (ضابط بالقوات المسلحة).

ورفض أغلب أعضاء هذا التنظيم الارتباط بتنظيم صالح سرية لاختلافهم فى وجهة نظر خاصة بنقطة من نقاط العقيدة متعلقة بفهم الأسماء والصفات (أسماء الله الحسنى

وصفاته)، ولكنها تؤمن بخط الجهاد المسلح نفسه لتغيير النظام الحاكم، وظل هذا التنظيم يعمل إلى أن اشترك بعض أفراده فى أحداث عام ١٩٨١م بعد مقتل الرئيس السادات، وأحداث مدينة أسيوط التى قتل فيها أكثر من ٨٢ من رجال الشرطة وأفرادها[١٠].

(د) مجموعة الجهاد «سالم الرحال»

وهى مجموعة صغيرة أنشأها الأردنى سالم الرحال الذى كان يدرس فى مصر، وكان من أبرز أعضائها كمال حبيب الذى تولى مسئوليتها بعد ترحيل سالم الرحال من مصر، وحُوكم فى قضية الجهاد عام ١٩٨١م وصدر ضده حكم بعشر سنوات قضاها كاملة، وهو خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتطور فكريًا تطورًا كبيرًا الآن، وأصبح من المنظرين لفكر الإسلام السياسى وجماعاته، وله أبحاث مميزة فى هذا المجال، وانتهت هذه المجموعة الآن كفكرة جهادية معسكرة.

(هـ) مجموعة الجهاد وجه بحرى «عبود الزمر ـ محمد عبد السلام فرج»

والحقيقة أن هذه المجموعة هى من فعل محمد عبد السلام فرج، وهو أيضًا مهندس كهرباء كان يعمل فى الإدارة الهندسية لجامعة القاهرة وسكن فى بولاق الدكرور، وإن كان بلدته الأصلية هى الدلنجات بحيرة. عمل أول ما عمل بعد تخرجه فى الإسكندرية فى شركة هايدلكو للكهرباء، وعام ١٩٧٨م تعرف على تنظيم الجهاد فرع الإسكندرية، ولكن هذا التنظيم ضُرب فى عام ١٩٧٩م ولم يقبض على محمد عبد السلام فرج لكونه شخصًا ذا دور أقل فى ذلك الوقت، وعاد بعدها للقاهرة ليسكن فى بولاق الدكرور ويعمل فى جامعة القاهرة، وبدأ فى تكوين هذه المجموعة من مجموعات من الشباب تركزت فى البداية فى بولاق الدكرور والدلنجات والهرم ثم ضم بعض الشباب من الشرقية والإسماعيلية وبعض مناطق القاهرة الأخرى، ومن أبرز من انضم معه طارق الزمر الذى ساعده فى تجنيد مقدم المخابرات العسكرية عبود الزمر ابن عم طارق الزمر ومن بلدته ناهيا بالهرم، وأصبح عبود الزمر أشهر رموز هذه المجموعة خاصة بعد أحداث عام ١٩٨١م التى قُتل فيها السادات. وأعدم فى قضية الاغتيال محمد عبد السلام فرج الذى ألَّف كُتيب «الفريضة الغائبة» التى تعنى

الجهاد[11] . واستمر عبود الزمر قائداً لهذه المجموعة ذات التأثير الكبير الآن فى مجموعات الجهاد وأحداث العنف الأخيرة، وقد التقى محمد عبد السلام فرج فى عام ١٩٨٠م بكرم زهدى فى القاهرة وهو قائد مجموعة الجهاد فرع الصعيد «الجماعة الإسلامية» التى تبنت العنف بعد ذلك، واتفقا على توحيد تنظيميهما فى مجلس شورى واحد (مجلس قيادى مشترك) فى نهاية عام ١٩٨٠م وبداية عام ١٩٨١م، ثم اشتركا فى دعم عملية اغتيال الرئيس السادات التى نظمها من بدايتها إلى نهايتها الملازم أول خالد الإسلامبولى الذى لم يكن عضواً فى تنظم الجهاد أو الجماعة الإسلامية، وكان متأثراً بالشيخ (عبد الله السماوى) صاحب مجموعة صغيرة بأفكار مختلطة، وعرض على عدة أشخاص مساعدته فى حادث الاغتيال، ومنهم محمد عبد السلام فرج الذى عرض الفكرة على مجلس شورى القيادة الموحدة ووافقوا على مساعدته ببعض المشاركين فى الاغتيال (مثل حسين عباس ـ عطا طايل) وبالسلاح المستخدم (الذخيرة والقنابل) وبعد حادث الاغتيال تم إعدام خمسة فى القضية العسكرية: أربعة من منفذى الاغتيال (خالد الإسلامبولى ـ عبد الحميد عبد السلام ـ عطا طايل ـ حسين عباس) بالإضافة إلى (محمد عبد السلام فرج). وفى داخل السجن تفرقت المجموعتان مرة أخرى إلى تنظيمين: «الجهاد» وتتمركز فى وجه بحرى، و«الجماعة الإسلامية» مجموعة الصعيد، وبعد الأحكام خرج عدد من هذه العناصر وأعادوا تنظيم أنفسهم بقيادة عبود الزمر، ونشأت من خلالها عدة مجموعات مسلحة واستفادت من وجود القتال فى أفغانستان للتدريب على العمليات العسكرية، واشتهر هذا التنظيم بالعمليات المفخخة.

ومنها مجموعات طلائع الفتح التى تتنازع قيادتها بين هذه المجموعة ومجموعة أيمن الظواهرى المقيم بالخارج بعد أحداث عام ١٩٨١م.

ومن أشهر الحوادث المتهم فيها هذه المجموعات: محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق اللواء حسن الألفى، ومحاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف، ورئيس الوزراء السابق عاطف صدقى.

ومن إصداراتها «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج، والمنهج «منهج جماعة الجهاد الإسلامى» لعبود الزمر.

٣ـ مجموعة «الجماعة الإسلامية» التى تتبنى العنف

الحقيقة أن عبارة «التى تتبنى العنف» الموجودة فى الاسم عاليه هى من عندى، لتمييزها عن الجماعة الإسلامية التى كانت موجودة فى السبعينيات، ثم استعمال الاسم نفسه لطلاب ومجموعات الصعيد من الإخوان المسلمين بعد ذلك مضافًا إليها شعار «الله أكبر ولله الحمد» لتمييزها عن الجماعة الإسلامية التى تتبنى العنف؛ وذلك لأن الجماعة الإسلامية كانت فى السبعينيات عنوان التيار الإسلامى بالجامعات المصرية غير المنضم فى تنظيم، والمستقل عن كل التنظيمات، وكان اسمها الجماعة الدينية كجماعة نشاط فى كليات الجامعات، ثم غيّر الشباب المتدين ـ الموجود فى ذلك الوقت ـ الاسم إلى الجماعة الإسلامية، وكان من رموز هؤلاء الشباب بالجامعات المصرية فى ذلك الوقت (عبد المنعم أبو الفتوح، عصام العريان «جامعة القاهرة» ـ إبراهيم الزعفرانى، خالد داود «جامعة الإسكندرية» ـ السيد عبد الستار، أحمد الدغيدى «عين شمس» ـ خيرت الشاطر «جامعة المنصورة» ـ الشيخ أسامة عبد العظيم، عبد الله سعد «الأزهر» ـ أنور شحاته «طنطا» ـ محيى الدين أحمد عيسى ـ أبو العلا ماضى «المنيا» ـ أسامة حافظ، صلاح هاشم «أسيوط»)[١٢].

وبدا أن تيارًا ينمو فى جامعات الصعيد خاصة فى المنيا وأسيوط يدعو إلى التغيير بالقوة، ولكنه كان محاصرًا بالأغلبية التى ترفض ذلك، إلى أن حدث أن ارتبط عدد مهم من رموز الجماعة الإسلامية المستقلة فى السبعينيات «بالإخوان المسلمين» وكان ذلك فى عام ١٩٧٩م. وكان ذلك بشكل غير معلن وحين عرف بعض من قيادات «الجماعة الإسلامية» فى الصعيد بهذا الأمر بدءوا فى إنشاء تنظيم خاص بهم يدعو إلى التغيير بالقوة، وكان ذلك فى منتصف عام ١٩٨٠م وتزعم هذه الخطوة كرم زهدى وكان معه ناجح إبراهيم ـ عاصم عبد الماجد ـ أسامة حافظ ـ عصام دربالة ـ فؤاد الدواليبى ـ طلعت فؤاد قاسم ـ حمدى عبد الرحمن وآخرون.

وكانوا فى لهفة على تكوين تنظيم وتأطيره ووجود كوادر له وتدريبهم على السلاح، وبدأ يظهر هذا بوضوح فى بداية عام ١٩٨١م، وحدثت أثناء ذلك أول حادثة سطو مسلح على محل ذهب لأحد الأقباط بمدينة نجع حمادى لتمويل التنظيم، ولم تكتشف هذه الحادثة إلا فى أثناء تحقيقات قضية الجهاد فى نهاية سنة ١٩٨١م بعد مقتل الرئيس السادات وأحداث مدينة أسيوط.

والتقى ـ كما ذكرت آنفًا ـ كرم زهدى مع محمد عبد السلام فرج فى هذه الفترة، والتقوا فى منتصف عام ١٩٨١م على توحيد التنظيمين حيث كان يشعر جناح «الجماعة الإسلامية» الجهادية الجديدة بأنهم يتمركزون فى الصعيد فقط، فى حين أن مجموعة الجهاد المرتبطة بـ محمد عبد السلام فرج متمركزة فى القاهرة ووجه بحرى. ثم جرت حادثة اغتيال الرئيس السادات التى نفذها خالد الإسلامبولى بالطريقة السابق شرحها، فقرر كرم زهدى منفردًا تنفيذ أحداث مدينة أسيوط التى تم فيها الهجوم على أكثر من قسم شرطة (قسم أول وثان أسيوط) وشرطة التموين وسيارات الأمن المركزى لتأمين صلاة العيد عند مسجد ناصر بمدينة أسيوط، ومديرية أمن أسيوط. وإلى أن انتهت هذه الحادثة بمقتل حوالى ٨٢ ضابطًا وشرطيًا. وانتهت بتدخل القوات المسلحة وإنهاء هذا التمرد والقبض على أغلب المشاركين فيه، وتم عمل قضيتين قضية عسكرية لحادثة الاغتيال واتهم فيها ٢٤ من التنظيمين، وقضية أمن دولة عليا عرفت بالقضية رقم ٤٦١ لسنة ٨١ قضية تنظيم الجهاد، واتُّهم فيها ٣٠٢ وصدرت أحكام عدة فى القضيتين أهمها الحكم على من تبقى من قيادات المجموعتين بالسجن لمدد طويلة.

بعد المحاكمة عادت المجموعتان مرة أخرى للانفصال، مجموعة بحرى وتسمى نفسها جماعة الجهاد وترأسها عبود الزمر، ومجموعة قبلى وتستعمل اسم «الجماعة الإسلامية» ويترأسها كرم زهدى، ومن المعلوم أن الدكتور عمر عبد الرحمن كان مفتيًا لمجموعة الصعيد وليس أميرًا كما يشاع، وقد حصل على أحكام بالبراءة فى القضيتين، وخرج ليذهب بعد فترة إلى الولايات المتحدة التى حُكم عليه فيها بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر فى قضية تفجير مركز التجارة العالمى..

بعد أحكام القضيتين خرج عدد كبير من أعضاء «الجماعة الإسلامية» ليعيدوا تنظيم أنفسهم خارج السجن، وتولى أشخاص كثيرون الإمارة، منهم طلعت فؤاد قاسم الذى خرج من السجن بعد ٧ سنوات هى مدة عقوبته فى القضية، ورفاعى طه، وأسامة رشدى، ومصطفى حمزة، وصفوت عبد الغنى، وعلى الدينارى ... وآخرون. وتواكب مع هذه الفترة فترة الذهاب إلى أفغانستان للمشاركة فى قتال الشيوعيين هناك. وهناك كان معسكر لهم باسم «القاعدة» بالقرب من بيشاور فى پاكستان وتم هناك التعلم والتدريب على فنون القتال، وعاد بعدها عدد لا بأس به ممن اشتركوا فى

هذه المعسكرات منذ عام ١٩٨٤م حتى عام ١٩٩٠م أى منذ بداية خروج أفراد منهم بعد انتهاء المحاكمة. حتى عام ١٩٩٠م لم تقع حوادث عنف كبيرة ـ كانت أحداثًا صغيرة ـ حتى جاء حادث مقتل علاء محيى الدين المتحدث الرسمى باسم «الجماعة الإسلامية»، والذى تم قتله بمسدس كاتم للصوت فى شارع ترسا بالهرم، وعلى أثره أصدرت «الجماعة الإسلامية» بيانًا اتهمت فيه أجهزة الأمن بقتله، خاصة بعد أن هددوه بمغادرة القاهرة والعودة إلى بلده سوهاج، وذكر البيان أنه آن الأوان ليسكت الكلام ويتحدث الرصاص، ونُسب إليهم تدبير حادث اغتيال وزير الداخلية التى قُتل فيها د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ظنّا منهم أنه موكب وزير الداخلية، وتتابعت أحداث العنف بشكل مأساوى وخاصة بعد تبادل حوادث القتل على قارعة الطريق بين أجهزة الأمن وبينهم، وأشهر من قتلتهم أجهزة الأمن العطيفى فى شارع الجلاء، وطلعت ياسين فى حدائق القبة، وبعض الفارين عند سور كلية الهندسة جامعة القاهرة ... وآخرون، وقتلت «الجماعة الإسلامية» كثيرًا من ضباط الشرطة أشهرهم اللواء رءوف خيرت، المسئول عن التطرف الدينى فى جهاز مباحث أمن الدولة، واللواء غبارة، واللواء الشيمى، وكثير من ضباط أمن الدولة بالفيوم وأسيوط وسوهاج وأسوان، وكثير من رجال الشرطة والمخبرين والمتعاونين مع الشرطة والأقباط، وحوادث السياحة وأشهرها ـ كما نُسب إليهم ـ حادث فندق أوروبا بشارع الهرم، وحادث الأقصر الذى وقع عام ١٩٩٧م. فبينما تميزت عمليات جماعة الجهاد بأساليب التفجيرات والسيارات المفخخة، اقتصر أسلوب الجماعة الإسلامية الجهادية على المواجهة بالأسلحة الآلية.

ومن أهم الإصدارات الفكرية «ميثاق العمل الإسلامى» (ناجح إبراهيم ـ عصام دربالة ـ عاصم عبد الماجد) ورسالة «حتمية المواجهة» وبحث «وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام».

ebooks4arabs.blogspot.com

***

الفصل الثالث

الأسس الفكرية والفقهية والأطر المغذية للجماعات التى تتبنى العنف

من المهم فى دراسة جماعات العنف أو الغضب أو الرفض ـ حسب التسميات المختلفة ـ أن نعرّف الأسس الفكرية والفقهية المغذية لحالة العنف، فهناك مفاهيم للإسلام مستقاة من مصادر مختلفة يتصور أصحابها أنها الفهم السليم للإسلام، تبرر فى مضامينها العنف والعزلة والتكفير . . إلخ . وتنصب هذه الأسس الفكرية الفقهية فى العناصر الآتية :

١ - النظرة إلى المجتمع ومؤسساته

تنظر كثير من تنظيمات العنف ـ وخاصة جماعات التكفير والتوقف وبعض جماعات الجهاد ـ إلى المجتمع كمجتمع جاهلى كافر يجب اعتزاله وعدم الاختلاط معه والانفصال عنه حتى فى المساجد، ولا تجيز جماعات التكفير الصلاة فى المساجد ولا مع غيرهم، حيث ينظرون إلى غيرهم على أنهم غير مسلمين، ومن هنا كانت تسمية جماعتهم «جماعة المسلمين» أى أن الخارج عنها كافر، وهم لا يبيحون التعامل مع المجتمع ومؤسساته : بنوك ـ مدارس ـ مؤسسات دينية كالأزهر والجمعيات الإسلامية الأخرى، ويرفض أتباع هذا التفكير الأخذ من أى مصدر غير القرآن، وبفهمهم هم ليس بفهم العلماء، ويرفض شكرى مصطفى تقليد العلماء، وابتدع قاعدة شاذة تنص على أن «من قلد كفر»[١٣]، ويرفضون الإجماع والقياس والمصالح المرسلة أو غير ذلك من الأصول والقواعد الفقهية اللازمة كأدوات يعتمد عليها المجتهد لاستنباط الحكم الشرعى .

٢ - النظرة إلى الدولة وأجهزتها

تبدأ النظرة إلى الدولة والنظام الحاكم فى مصر لأغلب جماعات العنف من نقطة أن الدولة كافرة والنظام كافر ورئيسه كافر أو ظالم أو فاسق، حسب درجات القياس، ولكنها أجمعت جميعًا على وجوب الخروج عليه وعدم طاعته ومحاولة تغييره بالقوة

والإطاحة به، تجد ذلك فى كتابات شكرى مصطفى، وفى رسالة «الإيمان» لصالح سرية، وفى «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج، و«حتمية المواجهة» للجماعة الإسلامية، وفى الرسالة الأخيرة تؤكد حتمية المواجهة مع النظام بأربعة وجوه **الأول:** خلع الحاكم الكافر المبدِّل لشرع الله. **والثانى:** قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام. **والثالث:** إقامة الخلافة وتنصيب خليفة للمسلمين. **والرابع:** تحرير البلاد واستنقاذ الأسرى ونشر الدين[١٤].

٣ - فكرة وجوب التغيير بالقوة

معظم جماعات العنف المرتبطة بالإسلام تسعى لمجتمع إسلامى منشود فى أدبياتها يصطدم بالواقع الحالى فى نظرهم من حيث كونه مجتمعًا غير إسلامى ونظامًا غير إسلامى.

وبالتالى السعى لتغييره لا بد له من قوة، والقوة المطلوبة لإحداث التغيير هى مفهوم الجهاد من وجهة نظرهم، وبدأ صراع طويل لتأصيل استخدام القوة فى تغيير الأنظمة الطاغوتية والجاهلية حسب الأدبيات المستخدمة، وتم استدعاء كل النصوص القرآنية التى تحض على الجهاد لتوظيفها فى هذا المجال على غير سياقها الطبيعى ـ كما ذكر العلماء والمفكرون الإسلاميون الثقات والعدول ـ واعتبروا فى أدبياتهم أن عدم اللجوء إلى القوة لإحداث التغيير هو الجبن بعينه، ويستطيع القارئ والدارس لوثائق جماعات العنف أن يجد هذا المعنى بوضوح فقط من عناوين الأدبيات والدراسات والإصدارات التى أصدروها، فمن حتمية المواجهة إلى الفريضة الغائبة ـ أى الجهاد ـ إلى بحث وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام ... إلخ.

٤ - فقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

من أهم الأسس التى يعتمد عليها كثير من جماعات العنف الفهم القاصر لمفهوم «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» وهو مفهوم إسلامى أصيل يتعلق ـ كما قال العلماء ـ بكل الدين، فالإيمان بالله معروف والشرك والكفر به منكر، والأخلاق الفاضلة معروف والأخلاق السيئة منكر، والمبادئ الظالمة منكر وهكذا، وبالتالى الأمر بكل أشكال المعروف مطلوبة، والنهى عن كل أشكال المنكر فى درجة الطلب نفسها،

لكن ما هو تكليف الأفراد والجماعات والحكومات والأنظمة بهذا ؟ فلا شك أن النصح باللسان والكتابة بالقلم والبيان هى مهمة الأفراد ذوى الدراية ـ أى العلماء والمفكرين والسياسيين ... إلخ ـ وهى مهمة المنظمات الأهلية أو المدنية الحديثة من مقاومة الظلم والدكتاتورية والتعذيب ... إلخ، فهى تنهى عن المنكر، وحين تدعو إلى المساواة والتعددية وحرية الانتخابات ... إلخ فهى تأمر بالمعروف، وكذلك نفس دور الجماعات الإصلاحية كلها. أما تغيير المنكر بالقوة والإلزام بالمعروف فهو سلطة الدولة وأجهزتها الحكومية ومؤسساتها، والقضاء وأحكامه وفق الدساتير المنظمة والقوانين، وبالتالى توظيف مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ وخاصة فى قضية مسئولية الإلزام والتغيير هو واجب السلطات المنوط بها ذلك، التى ارتضاها المجتمع والأمة وفق نظمها ـ وتوظيفه لينطبق هذا على مجموعات العنف هو فهم مغلوط لصحيح الدين وافتئات على الحقيقة، وكما قلنا هذا المدخل الفقهى المغلوط هو أحد الأسس التى تعتمد عليها جماعات العنف وتبرر به وظيفتها العنيفة فى التغيير بالقوة.

٥ - النظرة إلى الأقباط

كثير من محاولات الاعتداء على الأقباط المسيحيين وممتلكاتهم بمصر انطلق من مفهومين متداخلين لدى جماعات العنف، المفهوم الأول قائم على أساس فقهى مغلوط، والثانى على رؤية سياسية لوسائل الضغط على النظام الحاكم.

أما الأساس الفقهى: فأكثر النصوص المستعملة فى تبرير الفهم الخاطئ هو النص القرآنى نفسه الدال على عكس ذلك؛ لأن الآية التى تقول: ﴿**لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾**﴾

[الممتحنة: ٨ ـ ٩].

وكما يقول الشيخ يوسف القرضاوى فى كتابه «الأقليات الدينية والحل الإسلامى» تعليقًا على هاتين الآيتين: «والخلط يقع دائمًا بين الصنفين المذكورين: اللذين نهى الله عن توليهم؛ لأنهم عادوا المسلمين وآذوهم وأعانوا عليهم، والذين رغّب الله فى برهم

والإقساط إليهم؛ لأنه يحب المقسطين، وإذا كانت هاتان الآيتان قد نزلتا فى شأن المشركين كما هو مبين فى أسباب نزول السورة ـ الممتحنة ـ فإن لأهل الكتاب منزلة خاصة فى اعتبار الإسلام»[١٥].

فبناء الموقف العدائى من الأقباط لدى جماعات العنف مبنى على أن هؤلاء القوم إما يقاتلون المسلمين فى الدين أو على الأقل يظاهرون على إخراجهم من بلادهم، أى يعينون أعداء الأمة على إخراج المسلمين من ديارهم، وتوسعوا فى توصيف المظاهرة على الإخراج حتى يبرروا بها أن المسيحيين جميعًا منهى عن برهم والقسط إليهم، بل فى مفهومهم وجب محاربتهم وبالتالى استحلال الاعتداء عليهم وسلب أموالهم (كما حدث فى عدة محاولات اعتداء ـ أو سرقة محلات الذهب الخاصة بالمسيحيين).

٦ - التنظيمات السرية والمغلقة المغذية للعنف والتثوير

لا نستطيع أيضًا أن ننسى أن الشكل التنظيمى لجماعات العنف ـ وخاصة الشكل السرى ـ يخلق مناخًا مواتيًا لسلوك الرفض والتثوير والتصادم، ويغذى الفكر الانقلابى ويبنى الشعور بالاضطهاد، وتؤصل هذه الجماعات جواز العمل السرى داخل الأنظمة العربية على أساس أن الدعوة الإسلامية فريضة ربانية مكلف بها كل مسلم ولا يحتاج لترخيص من أحد، خصوصًا إذا كان هذا النظام فى تقييمهم معاديًا للإسلام، وتم إسقاط أحكام التزام الجماعة والبيعة للأمير على تنظيماتهم السرية، فى حين أن كل الفقهاء والعلماء العدول أجمعوا على أن الجماعة المقصودة فى الأحكام الإسلامية الصحيحة هى الأمة كلها، وليست جماعة محددة، وكذلك البيعة المقصودة هنا هى بيعة أمير المؤمنين (أى الحاكم العام) المختار من الأمة بإرادتها الحرة وليس أمير أو رئيس الجماعة الخاصة، وأن تغليظ الخروج على الجماعة مقصود به الأمة ممثلة فى نظامها الأساسى، خاصة إذا كان ملتزمًا أصلاً بأحكام الإسلام الرئيسية.

ولهذا غالت بعض جماعات العنف بتصفية الخارجين عليها ممن كانوا معهم، على أساس الفهم الخاطئ لنص «من خرج على الجماعة فاقتلوه»، وبالطبع مقصود بالجماعة هنا الأمة، والمعنى بها خيانة الأمة، وهى جريمة عظمى عند كل الأمم[١٦].

***

الفصل الرابع

المصادر الفكرية للعنف

المصادر المغذية للعنف فى الجماعات التى نتحدث عنها مرتبطة ـ كما سبق ذكره ـ بفهم مغلوط للإسلام، ويعتمد على مصادر إسلامية صحيحة فسروها خطأ، أو مصادر أسموها هم إسلامية، وهى من صياغة رموزهم. ومن أهم هذه المصادر ما يلى:

١ - فتاوى الإمام ابن تيمية

فيما يتعلق بالتتار والشريعة التى كانوا يحكمون بها (الياسق) اعتمدت معظم جماعات الجهاد ومشتقاتها المنتهجة العنف على فتاوى الشيخ ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)، خاصة بما يتصل بالموقف من التتار والشريعة التى يحكمون بها، التى كانت تسمى (الياسق) أو (الياسة) وهى مجموعة قوانين وضعها ملكهم (چنكيز خان)[١٧]. واعتبروا أن حكام اليوم مثل التتار بل أشد، وأن القوانين المطبقة مثل (الياسق) بل أدهى وأمر، كما ذكر محمد عبد السلام فرج فى كتابه «الفريضة الغائبة».

والحقيقة أن الفتوى ـ كما أجمع العلماء ـ غير الحكم، فالحكم ثابت، أما الفتوى فتتغير، وهى مرتبطة بالظروف والزمان، بل وبالشخص، كما قال أصحاب علم الأصول: «الفتوى تقدر زمانًا ومكانًا وشخصًا»، وعليه مجرد الاستعانة بفتاوى الشيخ ابن تيمية التى صدرت منذ ما يزيد على سبعة قرون فهو أمر مخالف لقواعد الشريعة الإسلامية.

والأمر الثانى: أن ما ورد بشأن فتاوى ابن تيمية التى كفّر بها التتار وأوجب قتالهم ارتبط كما شرح د. محمد عمارة «أن هذه الأسباب التى دعته (أى ابن تيمية) إلى تكفير التتار فقط دون المماليك على الرغم من أن الاثنين يحكمان بعقيدة واحدة اسمها «الياسق» . . ولكن السبب كان أن التتار اعتدوا على الأعراض والأنفس وأغاروا على المقدسات ـ ومنها المساجد ـ واغتصبوا أشرف نساء المسلمين داخل المسجد الأقصى

والمسجد الأموى، وجعلوا الجامع الذى بالعقبية دكّا، وغزواتهم التى أهلكوا فيها الحرث والنسل، وهددوا الحضارة الإسلامية بالدمار».

٢ - بعض كتابات الأستاذين أبو الأعلى المودودى وسيد قطب

كان لبعض كتابات المفكر الإسلامى الأستاذ أبو الأعلى المودودى مؤسس «الجماعة الإسلامية» بباكستان (عام ١٩٤٩م) تأثير كبير على كثير من الجماعات التى انتهجت العنف، وخاصة كتابه «المصطلحات الأربعة» و «الانقلاب الإسلامى» وكذلك بعض كتابات الأستاذ سيد قطب، وخاصة كتابه «معالم فى الطريق» فقد استندت هذه الكتابات جميعًا إلى فكرة «الجاهلية» و«الحاكمية».

فالجاهلية صفة تطلق على أشياء كثيرة ومستنبطة من آيات قرآنية مثل: ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ**﴾ [المائدة: ٥٠]، ﴿**ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ**﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ونصوص نبوية مثل «**إنك امرؤ فيك جاهلية**» ... «**كل أمر من أمور الجاهلية تحت قدمىّ موضوع**» ... إلخ.

فالجاهلية فترة زمنية سبقت الإسلام، وعمّ فيها الظلم والجور والشرك والرق والفجور ... إلخ، وقياس المجتمعات الإسلامية الحديثة عليها بهذه الصفات أصابها الكثير من الخلل، وهذا ما كان فى الكتابات التى أشرنا إليها التى تحكم على المجتمع بالذات بأنه جاهلى، وبالتالى يجب اعتزاله والانفصال عنه والسعى لتغييره بالقوة. كما أن التوسع فى فكرة الحاكمية لله واعتبار أى نص ليس عليه دليل من الشريعة تحاكمًا لغير الله وكفرًا به، وبالتالى يوصم صاحبه بالكفر نظامه والمجتمع كله، مما يستتبع أيضًا النفرة لنصرة الحاكمية لله وقتال من انتقصوا من حاكمية الله فى مفهومهم.

٣ - رسائل شكرى أحمد مصطفى وكتاباته

لقد كانت كتابات شكرى أحمد مصطفى قائد «جماعة المسلمين» المعروفة باسم «التكفير والهجرة» سواء كراساته أو كتاب «الخلافة» أو «التوسمات» ـ هى المغذية لكل جماعات التكفير ومشتقاتها، والحقيقة أن «شكرى» استحدث أفهامًا خاطئة عن الإسلام، وهو الذى فسّر النصوص وأسقطها على الواقع. وأصّل بنفسه لفكرة تكفير المجتمع واعتزاله وهجرته تمهيدًا لحدوث علامات الساعة وتدخل السماء لخسف الكفار والمشركين، وعودة الوسائل البدائية من جديد، وهذا يفسر استعمالهم ـ حتى فى

العنف ـ لأدوات بدائية مثل السكين والسيف وغيرهما، وهذا الفهم الأخير شرحه فى كتابه «التوسمات»، ولم يعرف التاريخ الإسلامى شططًا فكريًا مثل جماعة التكفير إلا مجموعة الخوارج التى خرجت عن فكر الأمة وعن أصولها الصحيحة وقتلت الإمام علىّ بن أبى طالب كرم الله وجهه.

٤ - كتابات مجموعات الجهاد ورسائلها

كل مجموعات الجهاد التى تشكلت كتبت رسائل تبرر العنف (أو استخدام القوة فى التغيير) وتؤصله وتحض عليه، وتهدم الأساس الفكرى للأنظمة الحاكمة، ويتجلى ذلك فى:

(أ) رسالة «الإيمان»[١٨] لصالح سرية سنة ١٩٧٣م

والتى يقسِّم فيها الناس إلى ثلاثة أقسام: مسلمون، وكافرون، ومنافقون (يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر) وكفَّر القوانين المخالفة للإسلام ومن يعملون بها ويضعونها ... إلخ، وجميع مصادره فيها آيات من القرآن الكريم فسّرها هو بنفسه واستخرج منها أحكامه.

(ب) كتيب «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج[١٩] (١٩٧٩ ـ ١٩٨١م)

والتى قارن فيها بين التتار وحكام اليوم وأسقط عليهم فيها أحكام التتار، وأصّل فيها لقتالهم والخروج عليهم، وتراوحت مصادره بين القرآن الكريم وفتاوى ابن تيمية وأحاديث نبوية من صحيح مسلم شرح النووى، وتفسير السيوطى، وبعض كتابات الأستاذ قطب.

٥ - كتابات «الجماعة الإسلامية» التى تنتهج العنف، ورسائلها

كما أسلفنا أن لكل مجموعة من مجموعات العنف رغبة فى تأصيل أفعالهم فى رسائل وكتيبات، فإن «الجماعة الإسلامية» التى تشكلت ـ كما أسلفنا منذ عام ١٩٨٠م فى الصعيد أساسًا وتنتهج العنف ـ أصدرت عدة رسائل لهذا المعنى أهمها من الناحية الفكرية ما يأتى:

(أ) «ميثاق العمل الإسلامى»[٢٠] سنة الإصدار ١٩٨٤م: والذى كتبه ثلاثة من قادتهم وهم ناجح إبراهيم (طبيب)، وعصام دربالة (مهندس)، وعاصم عبد الماجد (مهندس). والتى تحاول تأصيل شعارات مميزة لجماعتهم فى غايتها وعقيدتها وهدفها وطريقتها، وقضية الخلافة التى تسعى الجماعة لعودتها، وكيف السبيل إلى هذا؟.

(ب) رسالة «حتمية المواجهة»[٢١] سنة الإصدار ١٩٨٧م: وهى رسالة تشرح أن طريق التغيير قد بدأ منذ حادث المنصة (أى اغتيال الرئيس السادات) عام ١٩٨١م، وتشرح كذلك كيف أن قوانين الشريعة تبدلت، وتكفّر الحاكم الذى لا يحكم بالشريعة ويستبدل بها القوانين الوضعية، ووجوب قتاله وحتمية المواجهة معه.

(جـ) بحث «وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام»: وهو بحث يعتمد أيضًا على فتوى «ابن تيمية» المتعلقة بالتتار، والذى اعتبر فيه «التتار طائفة ممتنعة عن شرائع الإسلام، مثل مانعى الزكاة على عهد أبى بكر الصديق، وأن ذلك يستوجب قتالهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله»[٢٢]. فمتى كان الدين بعضه لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون كله لله. واعتبرت «الجماعة الإسلامية» أن الفئة الحاكمة اليوم ـ كما أسلفنا ـ هى مثل التتار، وبالتالى قتالهم هو قتال طائفة ممتنعة عن تطبيق شريعة من شرائع الإسلام.

***

الفصل الخامس

المـــراجعـــات

بعد مرور سنوات على أحداث العنف الدامى فى العقدين الأخيرين (الثمانينيات والتسعينيات)، وخاصة أعنف مراحلها منذ بداية التسعينيات، وهو عنف لم يسبق له مثيل، وشاركت فيه أهم مجموعتين مارستا العنف برؤية إسلامية، وهما: الجماعة الإسلامية الجهادية، وجماعة الجهاد وفروعها، وقد كانت الجماعة الإسلامية الجهادية أكثر المجموعات تأثيراً وعدداً، رغم تركيزها الأكبر فى صعيد مصر، ثم فى القاهرة والجيزة بعد ذلك، أما جماعة الجهاد فانتهت إلى فصيلين: جماعة الجهاد التى أسسها محمد عبد السلام فرج (الذى نُفّذ فيه حكم الإعدام فى قضية اغتيال الرئيس السادات) وأصبح أميرها عبود الزمر، ومجموعة الجهاد التى أميرها أيمن الظواهرى، ومنها مجموعات طلائع الفتح. وبالنسبة لمجموعة الجهاد والتى أميرها عبود الزمر تحالفت أو اندمجت أحياناً مع الجماعة الإسلامية الجهادية التى أميرها كرم زهدى، وانفصلت عنها أحياناً أخرى، وبعد مرور سبع سنوات على بداية الموجة شديدة العنف من الأحداث بدءاً من العام ١٩٩٠م وسقوط عشرات ـ إن لم يكن مئات القتلى ـ من الطرفين: الجماعات الجهادية ورجال الشرطة، بل من مواطنين عاديين (مسلمين وأقباط) وسائحين.

وفى أثناء نظر إحدى القضايا العسكرية التى تحاكم مجموعة من هذه المجموعات وقف أحد المتهمين ـ وذلك يوم الخامس من يوليو (تموز) عام ١٩٩٧م ـ ليعلن ما عرف بمبادرة وقف العنف، موقَّعة من قيادات الجماعة الإسلامية الجهادية (أو كما سموا أنفسهم القادة التاريخيين) يعلنون فيها وقف العمليات القتالية (هكذا أسموها) من جانب واحد، وتعاملت أطراف كثيرة مع هذه المبادرة المفاجئة بمواقف مختلفة، منهم من شجع، ومنهم من شكّك. وكانت عمليات العنف التى تتم فى هذه الفترة تتم بتوجيهات مما عرف بقيادات الخارج، فكان موقف هؤلاء مهمّا؛ لأنهم هم الذين يوجهون المجموعات الصغيرة المتواجدة فى ذلك الوقت للقيام بعمليات عنف، فلذلك

كان رأى قيادات الخارج هو رفض هذه المبادرة والتشكيك فيها متهمين أجهزة الأمن بأنها وراءها، أى أنها إما لم تصدر عن قيادات الداخل الموجودة فى السجن، أو صدرت بضغط عليهم وهم فى الأسر (حسب تعبيرهم). وفى ظل هذا الجدل صُدم الرأى العام المصرى والعربى والعالمى بحادثة إجرامية هى حادثة قتل السياح الأجانب فى الدير البحرى لمدينة الأقصر (شهر نوفمبر من العام نفسه «أى عام ١٩٩٧م»)، وقتل فيها أكثر من ٥٦ سائحًا أجنبيًا، بل ومُثل بالجثث بشكل لم تعرفه الأوساط المصرية والعربية من قبل، وصدر استنكار من كل الأوساط المصرية والعربية والإسلامية لهذا الحادث البشع، بل لعل قيادات الجماعة الإسلامية الموجودين بالسجن فوجئوا بهذا الحادث، وأعلنوا استمرار المبادرة ورفضهم لموقف القيادات بالخارج، وصار جدل بينهم وبين هذه القيادات، وبدأ التحول فى قيادات الخارج يقوده أحدهم وهو أسامة رشدى (يقيم فى أوروبا منذ فترة) ضد أحد أعنف هذه القيادات وهو رفاعى أحمد طه، وبدأ يعلن (أسامة رشدى) موقفه الداعم للمبادرة، وانتهى الأمر بعزل رفاعى أحمد طه من قيادة مجلس شورى الجماعة (وهو أعلى سلطة)، وترؤس أسامة رشدى لهذا المجلس وأصدر بيانًا بشكل نهائى «فى ٢٨ مارس ١٩٩٩م لتأييد المبادرة بالكامل ووقف كل العمليات تمامًا والبيانات المحرضة عليها»(٢٣).

ولعل من المهم الإشارة هنا إلى مقال كتبه صاحب هذه السطور فى جريدة «الحياة» اللندنية بعد حادث الأقصر علق فيه على هذا الموضوع وعلى المبادرة، وذكرت فيه تشجيعى لفكرة المبادرة؛ حيث هى إعلان عن وقف العمليات والبيانات المحرضة عليها، ولكنى طلبت منهم كتابة دراسات فقهية لنقض (هدم) الأفكار القديمة التى صدرت فى رسالات لتأصيل فكرة العنف بمفهومهم هم للنصوص والمصادر الإسلامية؛ لأن العنف الذى مُورس أسّس على أسانيد رأوها هم مصدرًا مؤسسًا لهذا الفعل، وعند التراجع عن هذا الفعل لا يكفى التصريح المقتضب عن وقفه، ولكن ينبغى إعادة تأصيل هذه الأفكار الجديدة بأساس فقهى جديد، لتغيير التأسيس القديم فى رسالاتهم لفكر العنف والغضب والتثوير، وأعتقد أنهم بدءوا بالفعل فى عمل ذلك (أعتقد أنه بعد عام ١٩٩٨م)، وقد كتبوا عدة دراسات لمراجعة أفكارهم الأولية، وقد جرى حوار مهم بينهم وبين المسئولين عن هذا النشاط فى أجهزة الأمن، بدأه بعض محاميهم من الخارج، ثم انتقل للقيادات نفسها داخل السجن، وشجعوهم على الاستمرار فى هذا النهج ووفروا لهم الكتب والمصادر الشرعية والفكرية التى طلبوها،

بل سمحوا لهم بالانتقال من سجن إلى آخر ومناقشة الشباب التابع لهم لإقناعهم بهذا التحول الفكرى المهم، وتدريس هذه الدراسات الجديدة، التى صدرت بعد ذلك فى يناير عام ٢٠٠٢م فى أربعة كتيبات صغيرة مكتوب عليها جميعًا أسماء القادة الثمانية للجماعة الإسلامية الموجودين بالسجن فى ذلك الوقت، عدا واحد منهم فقط خرج قبلها بقليل وهو حمدى عبد الرحمن، ونلاحظ أن أسماء الثمانية تمت كتابتها جميعًا على الكتب الأربعة، بعضها مرة باسم تأليف وإعداد، والباقى باسم أقره وراجعه، ثم تتناوب الأسماء فى هذه المواقع فى الكتيبات الأربعة، وأظن أن المقصود بها إرسال رسالة للأطراف جميعًا مفادها أن هذه الأفكار ـ وإن صاغها البعض إلا أنها ـ تعبر عن كل هذه القيادات؛ لضمان تأثيرها على أتباعهم، وهى رسالة للأطراف الأخرى سواء السلطة أو النخب السياسية والفكرية بمشاركتهم جميعًا فى تحمل مسئولية هذه الإصدارات. والثمانية هم (كرم محمد زهدى ـ أسامة إبراهيم حافظ ـ ناجح إبراهيم عبد الله ـ حمدى عبد الرحمن عبد العظيم ـ على محمد على الشريف ـ عاصم عبد الماجد محمد ـ محمد عصام الدين دربالة ـ فؤاد محمود الدواليبى).

والكتيبات الأربعة حملت جميعًا عنوان «سلسلة تصحيح المفاهيم»، أما العنوان الفرعى لكل كتيب كالآتى:

١- مبادرة وقف العنف (رؤية واقعية . . ونظرة شرعية).

٢- تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء.

٣- النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين.

٤- حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين.

ولقد وقع بعض المراقبين والمحللين فى خطأ حينما ربطوا بين هذه الكتيبات وأحداث الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، وذلك بسبب أن صدورها كما ذكرت تم فى يناير ٢٠٠٢م، لكن لمعرفتى السابقة بصدور هذه الدراسات قبل هذا التاريخ بمدة ٣ سنوات (تقريبًا) بل وتدريسها لشباب الجماعة وأعضائها داخل كل السجون، ينفى فكرة أن هذه الكتيبات ألفت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، لكن لا يمنع من أن يكون هناك تأثير بدرجة أو بأخرى من حيث أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وتاريخ نشرها للرأى العام فى صورة هذه الكتيبات.

١- تقييم المراجعات

١- رأيى أن تقييم مراجعات الجماعة الإسلامية الجهادية فى مصر هو أول مراجعة كاملة لكل أفكارها الأساسية تقوم بها جماعة إسلامية فى العصر الحديث؛ لأن المراجعات التى تمت (إن حدث ذلك) فى بعض الجماعات هى مراجعات جزئية أو فردية، لكن مراجعة كاملة لكل الأفكار الأساسية بقرار جماعى لكل القيادات (أو معظمها) أعتقد أنها السابقة الأولى. والحقيقة ـ كما قلت مرارًا ـ هى شجاعة يجب إثباتها وتحيتها والتأكيد عليها، وأنا أعلم أن مثل هذه القرارات صعبة وليست هينة.

وقد قاموا بمراجعة معظم الأفكار الأساسية التى أشرت إليها فى هذه الدراسة، خاصة أننى نشرت الجزء الأول لهذه الدراسة الخاصة بالجذور التاريخية والأسس الفكرية أول مرة فى مارس عام ١٩٩٨م (نشرت فى ندوة نظمتها جماعة تنمية الديمقراطية، وصدرت فى كراسة للمركز الدولى للدراسات) أى قبل صدور هذه المراجعات، وبعد إعلان المبادرة كنص مختصر وليس مراجعة فكرية شاملة.

٢- سبق أن ذكرت فى بداية هذه الدراسة الأسس الفكرية والفقهية المغذية للجماعات التى تتبنى العنف وهى:

١- النظرة للمجتمع ومؤسساته

كمجتمع جاهلى أو كافر أو فاسق، وكذلك التعامل مع مؤسساته من بنوك ومؤسسات دينية كالأزهر والجمعيات الإسلامية الأخرى، فقد ورد فى الكتيبات الأربعة ما يفيد العدول عن هذه الأفكار والعودة لفكر الاعتدال والوسطية، خاصة فى كتاب حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين، وهو أمر محمود.

٢- النظرة إلى الدولة وأجهزتها

كانت الجماعة الإسلامية الجهادية من المغالين فى هذه النقطة أكثر من النقطة السابقة، ولهذا حدث تحول جوهرى فى فكرهم لهذه النقطة من عدم تكفير الدولة أو سلطاتها ولا تفسيقها، وتم نقض فكرة قتال الطائفة الممتنعة عن تطبيق شريعة من شرائع الإسلام التى صدرت قبل ذلك فى أبحاثهم، وهذا أمر محمود أيضًا.

وهذه أيضًا كانت فكرة جوهرية فى فكر الجماعة الإسلامية الجهادية، وأيضًا تم العودة عنها فى الكتيبات الأربعة، بل سلط عليها الضوء كتاب كامل هى والفكرة الرابعة الخاصة بفقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى كتيب «النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين» وهو أيضًا أمر محمود.

٤- النظرة للأقباط

وهى أيضًا نقطة غالت فيها جدًا الجماعة الإسلامية فى فكرها وسلوكها؛ حيث قامت بالاعتداء على كثير من الأقباط واستباحة دمائهم وأموالهم، وخاصة سرقة محلات الذهب (مثل حادثة سرقة محل الذهب فى نجع حمادى محافظة قنا جنوب مصر أوائل عام ١٩٨١م)، وعليه فقد تم تطوير أفكارهم فى هذا الموضوع، وتم التراجع عن هذا الجزء الخاص باستحلال الدم والمال. وإن كان من النقاط السلبية على هذه الكتيبات أنهم ما زالوا يطالبون بفكرة أهل الذمة والجزية، وإن كانوا قد قالوا: إن الذى يجب أن يحصلها منهم (أى الجزية) هو الدولة وليس الأفراد، وبالتالى لم يصلوا بعد إلى فكرة المواطنة التى يقول بها المفكرون الإسلاميون العدول.

٥- التنظيمات السرية والمغلقة

تم تداول الأمر بشكل عام وغير محدد، ولم يظهر أى إجابة عن شكل العمل العام الذى يرغبون فى العمل من خلاله وطريقته - إذا أرادوا ذلك، وسمحت لهم السلطات المعنية بذلك.

مراجعات المصادر

نلاحظ فى هذه الكتيبات أن المصادر القديمة والراديكالية تراجعت كثيرًا فى هذه الكتيبات، وإن نقلوا من بعض المصادر القديمة هذه المرة بعين بصيرة، مثل النقل عن الإمام ابن تيمية فى الفتاوى بشكل مناسب وفى موضعه، بعكس النقل القديم عن الفتاوى الخاصة بالتتار والتى طبقوها هم خطأ على الحكام اليوم (فى بحث وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام)، كما تم نقل فقرات مطولة من كتب الشيخ يوسف القرضاوى التى كانوا يرفضونها من قبل، وكذلك كُتّاب آخرين من المفكرين الإسلاميين المعتدلين.

كما تراجعت تمامًا ـ إن لم تختف ـ استشهاداتهم بالأستاذين أبو الأعلى المودودى وسيد قطب .

ملاحظات نقدية للمراجعات

١ - تم بناء الأساس لتراجعهم عن هذه الأفكار والأفعال للضرر الذى أصابهم فقط وللمصلحة ، وليس لأن هذا المبدأ خاطئ (أى مبدأ استخدام العنف بالطريقة التى مارسوها) ، بل استخدموا تعبير المصلحة والمفسدة كمبرر وحيد لصدور هذه المبادرة وتلك المراجعات ، بل إن فصلاً فى كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» بعنوان «حرمة إلقاء النفس فى التهلكة» ينتهون فيه إلى أن «إلقاء النفس فى التهلكة منهى عنه شرعًا وعقلا ، وهؤلاء الشباب الذين يقْدمون على قتال الحكومات القوية يهلكون أنفسهم دون أى نفع للإسلام والمسلمين . .»[٢٤] .

لاحظ تعبير الحكومات القوية ، أى أن الدافع للتراجع أن هذه الحكومات قوية لا يمكن هزيمتها ، بمعنى أنها إذا كانت ضعيفة يمكن مقاتلتها ، وهو أمر بالتأكيد سلبى من هذه الناحية ، أى أن الأمر ليس أمر مبدأ أن هذا القتال خاطئ ، بغض النظر عن كون الحكومات قوية أو ضعيفة .

٢ - استخدام مصطلحات ملتبسة وغير معبّرة فى بعض الأحيان ، حين يسمى عمليات القتل والعنف التى تمت بـ «العمليات القتالية» ، وهو تعبير مستخدم فى المجال العسكرى بشكل يعبِّر كثيرًا بشكل إيجابى عن هذا المصطلح ، والصحيح أن يسموها عمليات العنف .

٣ - من الموضوع نفسه عنوان أحد الكتيبات الأربعة وهو «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» فقد استخدموا تعبير «الجهاد» للتعبير عن عمليات القتل والعنف التى هى عمليات إجرامية ، ولا يمكن لأى عاقل أن يسميها جهادًا .

وبالتالى حينما ينقضون هذه الأفكار فكأنما يتراجعون عن فكرة الجهاد ، وهى فكرة إسلامية صحيحة (ولكن ضد العدوان والاحتلال) وليس ضد الشعوب والحكومات المسلمة أو المدنيين العزل .

٤ - حينما تحدثوا عن الأفعال السلبية السابقة التى مارسوها وأصّلوها لم يتحدثوا بصيغة مباشرة ، ولكن تحدثوا كما لو أن من قال بهذا أو فعله قوم آخرون ، وكان من

الأفضل والأكثر تأثيراً أو مصداقية أن يقولوا إننا كنا نقول كذا، والآن نرى كذا عكس ذلك، فهذا أدعى للتأثير والمصداقية بشكل كبير.

٥- عدم نضج تعبيراتهم السياسية فيما يتعلق بمفردات السياسة، سواء عن الصراع العربى الصهيونى أو العلمانيين.

٦- أغلب الاستشهادات التى استشهدوا بها فى عدم جواز قتال الحكومات والأنظمة العربية ـ لعدم القدرة ولعدم توازن العدد ـ هى نصوص ومقولات تتعلق بالحرب مع الأعداء (بمعنى الكافرين)، مثل قول منسوب لابن عباس وابن الماجشون والكيا الطبرى يخلصون فيها فى كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» إلى القول: «وعلى هذا فقد قال العلماء: إنه لا يجب القتال إذا كان العدو أكثر من الضعف. إذن.. فيرحم الله هؤلاء الشباب الذين يرمون أنفسهم فى أتون معركة لا قبل لهم بها فيهلكون دون فائدة ترجى من وراء ذلك..»[٢٥]، وهو قياس ـ كما ذكرت ـ غير صحيح.

ملاحظة ختامية

بالطبع مجمل هذه المراجعات إيجابى، وإن كان يحتاج لاستكمال وتطوير، وهى مهمة ـ كما ذكرت آنفًا ـ صعبة؛ بسبب أن الميزة النسبية للجماعات الجهادية ومنها الجماعة الإسلامية فى مصر عن باقى الجماعات الإسلامية السلمية الأخرى هى «استخدام القوة فى التغيير» أو ما أسموه هم العمل الجهادى، فإذا تخلوا عنه كليًا فقدوا الميزة النسبية لهم، وأصبح وجودهم ليس له مبرر كاف؛ لأن السؤال سيكون: ما الفرق بينكم وبين غيركم من الجماعات الإسلامية السلمية التى سبقتكم بكثير فى هذا المجال؟ وهو تحد كبير يواجههم الآن، كما أن هناك تحديًا أكبر وهو: ما هو الشكل الذى يريدون أن يساهموا به فى العمل العام إذا استمروا؟ هل عمل دعوى وخيرى من خلال جمعية؟ أم عمل سياسى وحزبى من خلال أحزاب؟ أم ماذا؟! فهو سؤال لم تبدُ له إجابة فى كلامهم المنشور فى كتب المراجعات، أو المقابلات الصحفية التى تمت مع بعض رموزهم، وهى أيضًا حالة تتعلق بموقف السلطات المصرية من هذه النقطة، أى نقطة السماح لهم بالمشاركة فى العمل العام مرة أخرى، ما زال الموقف غامضًا أيضًا وغير واضح.

مصادر الفصول (الثانى ـ الثالث ـ الرابع ـ الخامس)

(١) النبى المسلح، د. رفعت سيد أحمد، الناشر: رياض الريس، لندن، سنة الإصدار ١٩٩١م الجزء الثانى، ص ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧ .

(٣) مجلة «المنار الجديد» عدد يناير سنة ١٩٩٨م، بحث كمال حبيب «الحركة الإسلامية المعاصرة».

(٤) النبى المسلح، الجزء الأول، ص ٥٣ .

(٥) الإخوان وأنا، اللواء فؤاد علام، ص ٣٩٣، الناشر: أحمد يحيى، القاهرة ١٩٩٦م .

(٦) مجلة «المنار الجديد» العدد نفسه ص ٤٢، ٤٣ بتصرف.

(٧) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٨١ .

(٨) مجلة «المنار الجديد»، ص ٤٢ .

(٩) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٨٠.

(١٠) مجلة «المنار الجديد»، ص ٤٣ .

(١١) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٨٣ بتصرف.

(١٢) مقال بجريدة «الحياة» اللندنية، ٣ / ١١ / ١٩٩٦م، بعنوان «السادات والإخوان والحركة الطلابية فى السبعينيات» لـ أبوالعلا ماضى.

(١٣) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٧٩ .

(١٤) وثيقة «حتمية المواجهة»، إعداد «الجماعة الإسلامية» وجه قبلى سنة ١٩٨٧م .

(١٥) كتاب «الأقليات الدينية . . . الحل الإسلامى»، د. يوسف القرضاوى، الناشر: مكتبة وهبة، سنة ١٩٩٦م .

(١٦) مقال بجريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٧م، عن «العنف وكيفية علاجه فى الحالة المصرية الراهنة» لـ أبوالعلا ماضى.

(١٧) مجلة «المنار الجديد»، ص ٣٩ .

(١٨) النبى المسلح، الجزء الأول.

(١٩) المصدر السابق، الجزء الأول.

(٢٠) المصدر السابق، الجزء الأول.

(٢١) المصدر السابق، الجزء الثانى.

(٢٢) مجلة «المنار الجديد» العدد نفسه، ص ٣٩ .

(٢٣) مبادرة وقف العنف، تأليف (أسامة إبراهيم حافظ ـ عاصم عبد الماجد)، مكتبة التراث الإسلامى القاهرة، ص ٦ .

(٢٤) كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء»، ص ٦٦ .

(٢٥) المصدر نفسه، ص٦٣ .

***

الفصل السادس

العنف وكيفية علاجه
فى الحالة المصرية الراهنة

من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة ـ بدءًا من عام ١٩٩٢م وحتى الآن ـ ظاهرة العنف فى المجتمعات العربية والإسلامية، خصوصًا تلك المرتبطة بحركات وجماعات تعلن ارتباطها بالإسلام. وأوضح هذه الحالات: الجزائرية والمصرية. ولقد تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة فى العالم عمومًا والغرب خصوصًا، ويرجع السبب المباشر لتزايد الاهتمام بالحالة المصرية فى الآونة الأخيرة منذ الحادث الإجرامى الذى وقع فى مدينة الأقصر فى صعيد مصر فى عام ١٩٩٧م، الذى راح ضحيته أكثر من ٦٠ شخصًا، مرورًا بحادث طابا وحتى حادث شرم الشيخ الإرهابى الأخير، الذى راح ضحيته أكثرمن ٨٠ شخصًا وإن كان معظمهم هذه المرة من المصريين وبعضهم من الأجانب لكن المكان له دلالته السياحية والسياسية الهامة. وهذا مما زاد من الاهتمام الغربى بالظاهرة، بالإضافة إلى الخسارة الفادحة التى أنزلها هذا الحادث بقطاع السياحة المصرية. ومن المهم هنا توضيح أن هناك فرقًا كبيرًا بين تحليل الظاهرة ومعرفة أسبابها لمعالجتها ومواجهتها، وبين تبرير أعمال العنف والإرهاب، فهذه الأعمال غير مبررة ولا مقبولة، ولا يمكن التعامل معها خارج نطاق الرفض والإدانة. ولكن بعض المثقفين المصريين ـ وبعض الرسميين أيضًا ـ يتهمون كل من يتناول هذه الظاهرة بموضوعية لمعرفة أسبابها وكيفية علاجها بأنه يبرر العنف ويدافع عنه، وهو خلط غير صحيح. كما أن بعضًا من المثقفين فى الغرب، ما فتئ يهاجم المشروع الإسلامى، بل الإسلام نفسه كدين، فيستغل كل حادثة من حوادث العنف الملتبسة برداء الدين (والدين منها براء) ليهاجم الإسلام نفسه.

وللدخول مباشرة فى أسباب العنف، هناك عوامل تتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، وأخرى ترتبط بالحركات الإسلامية نفسها فقهًا وفكرًا وسلوكًا، وهناك أسباب تتعلق بالواقع الإقليمى والدولى. وحيث إننى أنتمى إلى التيار الإسلامى فسأبدأ **بالأسباب المغذية للعنف والمتعلقة بالحركات الإسلامية**:

١- التقييم غير الدقيق من قبَل عدد كبير من الحركات الإسلامية لوضع الدولة، بمعنى هل مصر دولة إسلامية أم لا ؟ هل الحاكم مسلم أم لا ؟ هل يجوز الخروج عليه أم لا؟ هل يجوز العمل فى مؤسسات الدولة أم لا ؟ . . . إلخ. وترتب على الأحكام والفتاوى غير الصحيحة لهذه الأسئلة (من قبيل أن النظام فى مصر غير إسلامى، وكذلك الحاكم غير مسلم وبالتالى يجب الخروج عليه ومحاولة تغييره بالقوة) ترتب على كل ذلك العمل لتغيير النظام المصرى بالقوة.

٢- ونتيجة لهذه الأحكام غير الصائبة صدرت أدبيات تغذى الرفض وتؤصله وتعمقه، من قبيل العمل على قيام الدولة الإسلامية، تأسيسًا على أن الدولة الحالية غير إسلامية، ورفض المجتمع الجاهلى والتعالى عليه، وتكوين مجتمعات مغلقة داخل المجتمع الواسع الذى غُذى أيضًا روح التثوير والرفض والتأهب للصدام.

٣- من أهم المحاور الفكرية التى غذت العنف فقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لدى كثير من الحركات والجماعات الإسلامية، التى رأت أن من حق الأفراد تغيير المنكر باليد متجاوزين أى سلطة، باعتبار أن السلطة غير معترف بها، بل إن السعى لتغييرها بالقوة هو التفسير الفقهى لدى عدد من الحركات الإسلامية الساعية لإحداث التغيير . وترتب على هذا جواز قتل رجال السلطة وأعوانهم واستحلال أموالهم، وتم تطبيق هذا الفقه فى عدة محاولات اغتيال وقتل فى فترات سابقة .

٤- لا نستطيع أيضًا أن ننسى أن الشكل التنظيمى لبعض الحركات الإسلامية ـ وخصوصًا الشكل السرى ـ يخلق مناخًا مواتيًا لسلوك الرفض والتثوير والتصادم، ويغذى الفكر الانقلابى. ولعل البعض يؤصل جواز العمل السرى داخل الأنظمة العربية على أساس أن الدعوة الإسلامية لا تحتاج لترخيص من أحد، خصوصًا إذا كان هذا النظام ـ فى تقييمهم ـ معاديًا للإسلام. وتم إسقاط أحكام التزام الجماعة والبيعة للأمير على تنظيماتهم السرية، فى حين أن كل الفقهاء والعلماء العدول أجمعوا على أن الجماعة المقصودة فى الأحكام الإسلامية الصحيحة هى الأمة كلها وليست جماعة محدودة، وكذلك البيعة المقصودة هنا هى بيعة أمير المؤمنين (أى الحاكم العام) و ليس أمير أو رئيس الجماعة الخاصة، وأن تغليظ الخروج على الجماعة مقصود به الأمة متمثلة فى نظامها الأساسى، خاصة إذا كانت ملتزمة

إجمالاً بأحكام الإسلام الرئيسية. بل غالى البعض من هذه الجماعات بتصفية بعض الأعضاء الذين خرجوا منها على أساس الفهم الخاطئ لمفهوم «من خرج على الجماعة فاقتلوه» وبالطبع الجماعة هنا هى الأمة، والمقصود خيانة الأمة، وهى جريمة عظمى عند كل الأمم.

٥- ولا شك أيضًا أن قصور الفهم والفقه لبعض القضايا غذا حالة العنف، مثل قضية قبول الآخر عند بعض هذه الحركات والجماعات. وهذه القضية تبدأ من منطلق خاطئ وخطير فى آن واحد، وهو أن ما يقولونه من آراء مستقاة من الإسلام هو الصواب بعينه، وهو الحقيقة المطلقة (أى ادِّعاء امتلاك الحقيقة) على الرغم من أن هذا الكلام أجمع علماء الأمة الثقات ومفكروها العقلاء على رفضه، وأكدوا على أن أى تصور يطرحه أحد ـ أيّا كان هذا الأحد ـ هو فهم بشرى للإسلام، وإذا رفضه البعض فهو يرفض فهمًا بشريّا ولا يرفض الإسلام نفسه، وبسبب ادعاء امتلاك الحقيقة فالآخرون خارجون ومرفوض وجودهم، وتعتبر مقاومتهم واجبة فى نظر هؤلاء.

ولا شك أن بعض هذه الجماعات قد تراجع عن هذه الأفكار، وخاصة الجماعة الإسلامية التى انتهجت العنف فى مصر، وأصدرت مراجعات فكرية فى سلسلة من كتيبات تصحيح المفاهيم، لكن المجموعات التى تمارس العنف الآن ما زالت هذه هى أفكارها.

أما الأسباب الداخلية المتعلقة بأوضاع المجتمع المصرى المختلفة، التى تمثل تربة خصبة لتنامى العنف وزيادته فمنها:

١- ضعف الحريات السياسية وخنق منابر التعبير السياسية ممثلة فى:

(أ) القيود على تشكيل الأحزاب وفقًا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م وتعديلاته، وكذلك القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات الأهلية، وحرية إصدار الصحف، وإن كان القانون الأخير رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م قد فتح الباب قليلاً أمام ذلك.

(ب) القصور فى حرية الانتخابات البرلمانية والمحلية والتدخل فيها بأشكال مختلفة.

(جـ) التضييق على النقابات المهنية، تارة بالتشريعات مثل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م، والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥م، وتارة بفرض الحراسة عليها.

(د) التضييق على نشاط الأحزاب الشرعية وتحجيمها بأشكال متعددة .

(هـ) عدم منح التراخيص اللازمة للقوى المحجوبة عن الشرعية والمؤمنة بالعمل السلمى .

(و) التضييق على النشاط الطلابى فى المدارس والجامعات، وليس فقط فى النشاط السياسى ولكن فى كل أنواع النشاط وفقًا للائحة المعيبة التى صدرت عام ١٩٧٩م وعدلت فى عام ١٩٨٤م بشأن طلاب الجامعات .

(ز) إلغاء عملية انتخاب عمداء الكليات، وكذلك عمد القرى فى الريف المصرى .

(ح) كثرة اللجوء إلى القوانين الاستثنائية مثل «قانون الطوارئ» والإجراءات الاستثنائية مثل «المحاكمات العسكرية» فى التعامل مع المجتمع كله وفئاته الفاعلة .

٢- محاولة بعض المثقفين التصادم مع الهوية العربية الإسلامية للأمة المصرية، وفرض النموذج الحضارى والثقافى والمعرفى الغربى الوافد بكل ما فيه من خير وشر، بشكل صادم لمشاعر الأمة وقيمها، وتطاول البعض منهم على المقدسات الإسلامية وثوابت الأمة بزعم حرية الرأى، ويتبنى بعضهم مقولة أن «التدين هو المحطة الأولى للتطرف». ولكى نقضى على التطرف يجب محاربة التدين، والدعوة لسياسة تجفيف منابع التدين (مما يغذى الشعور بالرفض والاستفزاز) .

٣- غياب المشروع القومى الذى سيستنفر كل الأمة فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مما يشكل حالة فراغ واضطراب ـ وخاصة فى أجيال الشباب ـ مما يدفع البعض منهم إما إلى الانحراف الأخلاقى والسلوكى أو الغلو فى التدين والرفض والعنف معًا .

٤- مرحلة التحول الاقتصادى التى تمر بها مصر وتبعاتها الصعبة على الفئات الأكثر تضررًا .

٥- غياب العدالة الاجتماعية نظرًا لعدم توجيه العون للطبقات المتوسطة والفقيرة، ويظهر ذلك جليًا فى قصور خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى، فى مقابل مظاهر إسراف وبذخ للطبقات الثرية الجديدة . وهذه القضية من أهم عوامل تغذية حالة العنف فى المجتمع كله .

٦- تضاؤل دور مؤسسات المجتمع الأهلى ومحاصرتها، وهى التى كانت تحمل أعباء كثيرة عن الدولة فى التكافل والتراحم ومساعدة الفقراء والمحتاجين، بل توجيه طاقات عديدة واستنفادها فى أعمال الخير .

٧- ضعف المؤسسة الإسلامية المصرية الممثلة فى الأزهر، وظهورها كمؤسسة رسمية تابعة للحكومة، وفقدها لكثير من المصداقية لدى جمهور المسلمين؛ مما جعل بعضهم يتأثر بفتوى غير المتخصصين؛ لثقتهم فى استقلال هؤلاء عن السلطة، وهنا ينبغى أن تعود هيئة كبار العلماء لانتخاب شيخ الأزهر، وكذلك عودة أوقاف الأزهر لينفق على أنشطته الدعوية والتعليمية ولا يصبح عالة على ميزانية الدولة؛ مما يعيد إليه مصداقيته لدى جمهور الأمة، ويغلق الباب على الفتاوى والأحكام التى تغذى العنف وتبرره .

٨- عدم ترجمة الصورة الحقيقية للبلاد فى الإعلام والتعليم والثقافة والسينما وشيوع مظاهر أخلاقية مرفوضة إسلاميًا بل أحيانًا كثيرة الاستهزاء بالرموز والقدوة (من العلماء والمدرسين . . إلخ) فى الأفلام والمسلسلات؛ مما أدى إلى إضعاف تأثيرهم ولجوء الناس لآخرين غير مؤهلين لسؤالهم والتعلم منهم .

٩- الممارسات الأمنية المبالغ فيها، والتجاوزات (خاصة الاعتقال العشوائى والمتكرر والتعذيب) فى مقاومة الحركات الإسلامية وغيرها، سواء منها من يستعمل العنف أو لا يستعمله . كما أن أسلوب التعامل مع محافظات الجنوب ومحافظات الأطراف كسيناء وغيرها سواء فى المجال الأمنى مثل حملات جمع السلاح غير المرخص من المواطنين، والقسوة والإهانة التى تصاحب هذه الحملات، أو نقص الخدمات والمرافق والمشاريع، ونقص فرص العمل ـ خلقت مناخًا مواتيًا لنمو العنف .

ولعل من المناسب أن نختم **بالأسباب الخارجية المغذية للعنف**، وقد جعلتها فى الختام خلافًا لكثيرين يركزون عليها حتى لا يجهدوا أنفسهم فى البحث عن الأسباب الذاتية التى هى منا جميعًا، علمًا بأن الأسباب الداخلية لا تقلل خطورة عن الأسباب الخارجية التى تتلخص فى الآتى :

١- ورود ثقافات وفقه إسلامى من خارج الحدود لا يتناسب مع الظروف البيئية المصرية، كما يوجد أنماط إسلامية صادمة (وقديمًا كان للإمام الشافعى ـ رحمه الله ـ فقه فى العراق، وحينما جاء إلى مصر غيّره إلى فقه يناسب المجتمع المصرى) .

٢- وجود المشروع الإسرائيلى وتغذيته لحالة العنف كمشروع استعمارى محتل لفلسطين والقدس، ومناطق عربية أخرى، والعبث بالمقدسات، بدءًا من حريق المسجد الأقصى المبارك مرورًا بنفق القدس، والاستيطان فى جبل أبو غنيم.. إلخ.

٣- وجود أطماع خارجية فى المنطقة، وخصوصًا فى مصر التى تتعرض لمحاولات لإضعافها واحتوائها، من خلال تغذية حالة الفرقة والاختلاف والصراع بكل صورها وصولاً إلى العنف.

٤- ازدواجية معايير النظام الدولى القديم والجديد معًا، وإصداره قرارات غير عادلة بخصوص القضايا العربية والإسلامية، والتعامل معها بشكل غير عادل، بدءًا من قضية فلسطين مرورًا بمشكلة البوسنة فليبيا والعراق.. إلخ، وكلها عوامل تدفع إلى الغضب وتبنى العنف وإن كان فى غير موضعه.

٥- ما جرى فى العراق فى السنوات الأخيرة من حصار قاتل للأطفال والمرضى، إلى احتلال وغزو خارج إطار الشرعية الدولية، والقتل لعشرات الآلاف من المدنيين العراقيين والانتهاكات لحقوق الإنسان مثل معتقل أبو غريب.

٦- وأخيرًا القضية الأفغانية وسوء التقدير والتدخل من أطراف عديدة، مما وفَّر فرصة ذهبية لإيواء أفراد وتدريبهم، وجعل البعض منهم يعود بعد ذلك إلى بلادهم مستغلين هذه الخبرة فى محاولة تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة، وانتهى باحتلال أفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ووجود معسكر جوانتانامو وما يجرى فيه.

لعلِّى بهذا التطواف فى أسباب العنف فى الحالة المصرية أكون قد حاولت جمع كل الأسباب بحياد وموضوعية قدر المستطاع، ولعل الناظر فى هذه الأسباب يجد فيها كيفية العلاج، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالحركات والجماعات الإسلامية، والأسباب الداخلية، فأغلب الأسباب لا تستعصى على الحل، وتبقى الأسباب الخارجية التى يمكن محاصرتها والحد من تأثيرها فى ظل وحدة وطنية حقيقية ومصالحة ومعايشة كاملة ومتوازنة بين أبناء الوطن الواحد؛ مما يجعل تأثير الأسباب الخارجية فى أضيق نطاق، إن لم ينعدم التأثير كليةً.

• المؤلف فى سطور

تاريخ الميلاد: ٣/ ٤/ ١٩٥٨م (المنيا ـ مصر)

المؤهل: بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية (تصميم وإنتاج).

ـ حاصل على دورات متخصصة فى(الإدارة ـ التفاوض السياسى ـ اللغة الإنجليزية)

ـ تلقى دراسات فى الفقه الإسلامى السياسى المعاصر.

النشاطات الحالية:

ـ مدير عام المركز الدولى للدراسات منذ عام ١٩٩٥م (وهو مركز معنىّ بدراسة حالة الحركات الإسلامية والإسلام السياسى).

ـ وكيل مؤسسى حزب الوسط (وهو حزب مدنى ذو مرجعية إسلامية يشارك فى تأسيسه مجموعة من الشباب الإسلامى وأقباط مسيحيون ونساء. وقد تقدم ثلاث مرات عام ١٩٩٦م، وعام ١٩٩٨م، وعام ٢٠٠٤م لإجازته، ولكنه قوبل برفض حكومى).

ـ عضو مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار (جمعية ثقافية يشارك فيها مجموعة من المفكرين الإسلاميين والوطنيين ـ مسلمين ومسيحيين ـ تعنى بالحوار الإسلامى المسيحى وحوار الحضارات وثقافة الحوار)، أسست عام ٢٠٠٠م.

ـ عضو الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى منذ عام ١٩٩٩م.

ـ عضو بالمؤتمر القومى الإسلامى منذ عام ١٩٩٧م.

ـ له العديد من المقالات والأبحاث والدراسات والمشاركات التليفزيونية بالمحطات المصرية والعربية والدولية (حول الحركات الإسلامية والرؤية الإسلامية المعاصرة وقضايا العالمَيْن العربى والإسلامى).

النشاطات السابقة:

- رئيس اتحاد طلاب جامعة المنيا (صعيد مصر) ١٩٧٧، ١٩٧٩م
- النائب الأول لرئيس اتحاد طلاب مصر ١٩٧٨-١٩٧٩م
- الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين المصرية ١٩٨٧-١٩٩٥م
- مقرر لجنة التنسيق بين النقابات المهنية المصرية ١٩٨٩-١٩٩٦م
- مقرر اللجنة المصرية لمناصرة شعب البوسنة والهرسك ١٩٩٢-١٩٩٦م
- رشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية المصرية دورة عام ١٩٩٥م فى منطقة حلوان بالقاهرة.
- شارك فى العديد من المؤتمرات ذات الصلة بالفكر الإسلامى المعاصر والنشاط النقابى والإغاثى والسياسى فى عدد كبير من الدول العربية والأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية.

ebooks4arabs.blogspot.com

***

هذا الكتاب

منذ انفجر العنف الدامى بشكل لم يسبق له مثيل فى أوائل التسعينيات هنا فى مصر، وكذلك فى الجزائر الشقيقة، وان اختلفت الأسباب والظروف، ظهر اهتمام متزايد هنا فى الشرق فى بلاد العرب والمسلمين وهناك فى الغرب الأوروبى والأمريكى بظاهرة جماعات العنف، وبدأت بعض الجهات المحلية دراسة هذه الظاهرة، ولقد كتبت أول مقال منظم للنشر عن «العنف وكيفية علاجه فى الحالة المصرية» وكان ذلك أواخر عام ١٩٩٧م ونشر فى جريدة «الحياة» اللندنية وذلك بعد حادث الأقصر الإجرامى الذى راح ضحيته أكثر من ٦٠ شخصاً، وبعدها طلبت منى جماعة تنمية الديمقراطية كتابة دراسة عن « التوترات داخل التجمعات السياسية ذات الطابع الدينى» كان ذلك فى عام ١٩٩٨م، ثم طورتُ هذه الدراسة لأقدمها فى ندوة تنظمها «مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى » التى يرأسها الشيخ أحمد زكى يمانى فى لندن فى مارس عام ٢٠٠٤م، ثم تكررت الكتابة والمحاضرة عدة مرات عن هذا الموضوع حتى قررت أن أجمع كل ذلك فى هذا الكتاب الذى بين أيديكم.

ويبدأ هذا الكتاب أو «الدراسة» بفصل عن خبرتى الشخصية بهذه التجربة وأسباب اهتمامى بها، ثم تليه فصول الدراسة الأصلية عن الجذور التاريخية لجماعات العنف، والأسس الفكرية والفقهية المغذية لها، والمصادر الفكرية لها، وأخيراً المراجعات التى صدرت مؤخراً وملاحظاتى عليها. ثم أنهى هذا الكتاب بالمقال الذى نُشر فى جريدة «الحياة» فى نهاية عام ١٩٩٧م بعد حادثة الأقصر كما ذكرت؛ لأن ما ورد فيه ما زال صالحاً حتى الآن لمن يريد أن يستفيد من علاج هذه الظاهرة.

9223002802227